كشف الستار

عن واقع الأسرى المسلمين في السجون الأمريكية

جرائم تُدار في الخفاء، وواقعٌ لا يزال يفضح العار

ليلى حمدان

مركز وصل للبحوث والدراسات

كشف الستار

عن واقع الأسرى المسلمين في السجون الأمريكية

جرائم تُدار في الخفاء، وواقعٌ لا يزال يفضح العار

ليلى حمدان

مركز وصل للبحوث والدراسات

الفهرس

المقدمة 5
أولاً: قائمة السجون والمواقع 6
ثانيًا: السجون العسكرية والعلنية الكبرى 9
ثالثًا: الانتهاكات على يد النظام الدولي 10
رابعًا: شهادات الضحايا وفضائح التعذيب 13
خامسًا: التسريبات والتقارير الحقوقية الكبرى 14
تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي (2014) 15
تقارير هيومن رايتس ووتش 18
تقارير منظمة العفو الدولية 19
تسريبات ويكيليكس 19
فضيحة سجن أبو غريب (2004) 19
تقارير وتحقيقات إعلامية (مثل صحيفة الغارديان وغيرها) 19
شهادات الضحايا والوثائق البصرية 20
تقرير "المعذبون الأمريكيون" 21
التعذيب كان سياسة معتمدة وليس انحرافًا 23
تحقيق ProPublica (نشر الرسومات مباشرة) 24
تقرير صحيفة الغارديان البريطانية 32
هل عُذّبت النساء المسلمات؟ 44
هندسة أساليب الاستجواب داخل الاستخبارات 46
دور المترجمين والوكلاء والمتعاقدين في برامج الاحتجاز الأمريكية 47
التحيّز البنيوي ضد المسلمين في منظومة الاحتجاز والتحقيق 54
خاتمة 58

المقدمة

يتناول هذا التقرير شبكة السجون التي أدارتها الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث توسّعت منظومة الاعتقالات والاختفاء القسري، لتشمل مرافق علنية وأخرى سرية عُرفت باسم (Black Sites)، موزّعة في مناطق متعددة حول العالم. وقد شكّلت هذه الشبكة أحد أبرز ملامح ما سُمّي بـ "الحرب على الإرهاب"، بما حملته من تحولات قانونية وأمنية عميقة.

يرتكز هذا التقرير على جملة من المصادر الرسمية الموثوقة، في مقدمتها وثائق رسمية صادرة عن مجلس الشيوخ الأمريكي، وتقارير صادرة عن منظمات حقوقية دولية، إضافة إلى تحقيقات صحفية مستقلة وشهادات مباشرة لضحايا الاعتقال. ويهدف إلى تقديم قراءة تحليلية موثّقة تكشف طبيعة هذه السجون، وأساليب إدارتها، وأنماط الانتهاكات التي ارتبطت بها.

ولا يقف هذا العمل عند حدود السرد والتوثيق، بل يسعى إلى إبراز الأثر الرجعي والإنساني لهذه السياسات، والنفاق الذي يعتري المشرعين وصناع القرار الأمريكيين، وما يثيره ذلك من تساؤلات حول المساءلة، وحدود القوة، وشرائح المتورطين في استمرار الانتهاكات، ومآلات النظام الدولي في ظل ممارسات القوى الكبرى الطاغية فيه.

إن هذه الدراسة ليست مجرد استعراض لوقائع ماضية، بل محاولة لفهم بنية منظومة كاملة، وما ترتب عليها من آثار لا تزال ممتدة حتى اليوم؛ بما يفتح الباب أمام نقاش أعمق حول العدالة، والشرعية، وحدود السلطة في عالمٍ تتناقض فيه الوقائع مع المبادئ المعلنة.

نسأل الله تعالى أن يكون هذا البحث، مساهمة لرفع صوت المستضعفين في السجون الأمريكية بل المسالخ الأمريكية، ممن غيّبهم الإعلام ونفوذ القوى الكبرى، وممن يشهدون على عمق الصراع العقدي بين الإسلام والغرب. ليكون في ذلك صناعة وعي بحجم الصراع وطبيعة الأطراف المحاربة فيه. والله الموفق.

أولاً: قائمة السجون والمواقع

تنقسم منظومة الاعتقال الأمريكية، في سياق "الحرب على الإرهاب"، إلى مسارين متوازيين: مسارٍ علني تمثّله السجون العسكرية المعروفة، ومسارٍ خفي بالغ التعقيد تمثّله ما يُعرف بـ"المواقع السوداء" التابعة لوكالة المخابرات المركزية. وقد صُمّم هذا المسار الأخير ليعمل خارج الأطر القانونية والإعلامية، بما يتيح تنفيذ برامج الاستجواب والإخفاء القسري في بيئات معزولة عن الرقابة.

اعتمدت الوكالة في إدارة هذه المواقع السرية نظام تسميةٍ رمزي قائم على الألوان، في محاولة لإخفاء طبيعة هذه المرافق ومواقعها الجغرافية، حتى داخل الدوائر الحكومية نفسها. غير أن ما كُشف لاحقًا أظهر شبكة ممتدة جغرافيًا، تتوزع بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتؤدي أدوارًا متكاملة ضمن برنامج الاعتقال السري.

ففي جنوب شرق آسيا، شكّل موقع "Detention Site Green" في تايلاند أولى حلقات هذا البرنامج، حيث استُخدم كنقطة انطلاق لتجريب أساليب الاستجواب القاسية، وشهد اعتقال وتعذيب شخصيات بارزة مثل أبو زبيدة وعبد الرحيم الناشري، ما جعله نموذجًا تأسيسيًا لبقية المواقع.

أما في أوروبا، فقد برز موقع "Detention Site Blue" في بولندا، وتحديدًا في منشأة "Stare Kiejkuty"، كأحد أهم المراكز السرية، حيث استُخدم لاحتجاز واستجواب شخصيات محورية، من بينها خالد شيخ محمد. وفي السياق ذاته، استُخدم موقع "Detention Site Black" في رومانيا داخل مبنى حكومي في العاصمة، في دلالة على مستوى التنسيق الرسمي الذي أتاح تشغيل هذه المواقع داخل أراضٍ أوروبية.

كما استضافت ليتوانيا موقع "Detention Site Violet" في منطقة "Antaviliai" ، وهو منشأة أُنشئت خصيصًا لتلبية متطلبات الاحتجاز السري، بما يشير إلى انتقال البرنامج من الاعتماد على مواقع جاهزة إلى بناء بنية تحتية مخصصة.

وفي أفغانستان، برز موقع "Detention Site Cobalt" المعروف باسم"Salt Pit" ، والذي اكتسب سمعة سيئة بسبب ظروفه القاسية للغاية، حيث ارتبط بالحرمان

الحسي الكامل، والاحتجاز في بيئات لا إنسانية، ما جعله أحد أكثر المواقع إثارة للجدل في تقارير الانتهاكات.

أما في شمال أفريقيا، فقد استُخدم موقع "Detention Site Brown" في المغرب كمحطة ضمن برنامج "التسليم الاستثنائي"، حيث كان يُستخدم لنقل واحتجاز المعتقلين مؤقتًا قبل توزيعهم على مواقع أخرى، ما يعكس البعد اللوجستي للشبكة.

وفي القارة الأمريكية، ضمّ معتقل خليج غوانتانامو موقعًا سريًا داخليًا حمل اسم "Detention Site Maroon" المعروف بـ"Strawberry Fields" ، خُصّص للمعتقلين ذوي "الأهمية العالية"، في مؤشر على تعدد مستويات السرية حتى داخل المنشآت المعلنة.

تكشف هذه الشبكة، بتوزعها الجغرافي ووظائفها المتكاملة، عن منظومة احتجاز عابرة للحدود، لم تكن مجرد مراكز معزولة، بل أجزاء من بنية عالمية أُنشئت لإدارة الاعتقال والاستجواب خارج القيود التقليدية، وهو ما يطرح تساؤلات عميقة حول طبيعة هذه السياسات، وحدودها القانونية، وآثارها الممتدة. خاصة بالنظر إلى طبيعة الأطراف المتورطة فيها، والتي تحمل صفة دول وحكومات وأنظمة أمنية، تتصرف كعصابات وقطاع طريق وتستعرض وحشيتها على أسرى عزّل ومستضعفين.

(CIA Black Sites)

استخدمت وكالة المخابرات المركزية أسماء رمزية ملونة للإشارة إلى هذه المواقع لضمان السرية التامة:

الاسم الرمزي	الموقع الجغرافي	ملاحظات أساسية
Detention Site Green	تايلاند (Cat's Eye)	أول موقع سري؛ شهد تعذيب أبو زبيدة وعبد الرحيم الناشيري.
Detention Site Blue	بولندا (Stare Kiejkuty)	أحد أهم المواقع في أوروبا؛ شهد تعذيب خالد شيخ محمد.
Detention Site Black	رومانيا (بوخارست)	موقع سري استضافه مبنى حكومي روماني.
Detention Site Violet	ليتوانيا (Antaviliai)	موقع متطور تم بناؤه خصيصاً للاحتجاز والتعذيب.
Detention Site Cobalt	أفغانستان (Salt Pit)	عُرف بظروفه القاسية جداً والحرمان الحسي التام.
Detention Site Brown	المغرب	استخدم كمركز نقل واحتجاز مؤقت ضمن برنامج التسليم الاستثنائي.
Detention Site Maroon	غوانتانامو (Strawberry Fields)	موقع سري داخل القاعدة العسكرية مخصص للمعتقلين ذوي الأهمية العالية.

هذه المراكز تُعرض هنا على سبيل المثال لا الحصر، وإلا فإن هناك بالتأكيد مراكز اعتقال وتعذيب سرية يصعب تتبعها، لسريّتها الشديدة، أو لكونها تابعة للأنظمة والحكومات التي تتعاون مع الولايات المتحدة في تنفيذ عمليات الإخفاء القسري والتعذيب والابتزاز وكل ممارسة وحشية خارج إطار القانون الذي يتشدقون به. وقد تبيّن من شهادات متفرقة تم رصدها أن المراكز هذه، قد تتواجد في مرافق حكومية محصنة أو مطارات أو قواعد عسكرية أو سجون تحت الأرض.

ثانيًا: السجون العسكرية والعلنية الكبرى

إلى جانب شبكة المواقع السرية، برزت مجموعة من السجون العسكرية العلنية التي شكّلت الواجهة الرسمية لمنظومة الاعتقال الأمريكية، غير أنّ طابعها "العلني" لم يمنع ارتباطها بانتهاكات جسيمة، أو إثارة جدلٍ قانوني وحقوقي واسع على المستوى الدولي.

في مقدمة هذه السجون يأتي معتقل خليج غوانتانامو في كوبا، الذي أُنشئ عام 2002 ليكون مركزًا لاحتجاز من تصفهم الولايات المتحدة الأمريكية بـ"المقاتلين غير الشرعيين". وقد احتُجز فيه مئات الأشخاص لسنوات طويلة دون توجيه تهم رسمية أو محاكمات عادلة، ما جعله رمزًا عالميًا للإشكاليات القانونية المرتبطة بالاحتجاز خارج إطار القضاء التقليدي.

وفي العراق، برز سجن أبو غريب كأحد أكثر الأمثلة صدمة، بعد أن كشفت تسريبات عام 2004 عن صور توثّق انتهاكات جسدية ونفسية وجنسية فظيعة بحق المعتقلين، ما أثار موجة إدانات دولية، وفتح بابًا واسعًا للنقاش حول سلوك القوات الأمريكية في مناطق النزاع.

أما في أفغانستان، فقد شكّل سجن باغرام – الذي وُصف أحيانًا بـ"غوانتانامو أفغانستان" – مركزًا رئيسيًا لاعتقال المشتبه بهم، حيث ارتبط اسمه بتقارير متكررة عن سوء المعاملة، وحالات وفاة تحت التعذيب، في ظل غياب الشفافية والرقابة الكافية.

تكشف هذه السجون، رغم إعلانها ووضوح مواقعها، عن امتداد الإشكاليات ذاتها التي ميّزت "المواقع السوداء"، ما يعكس أن القضية لم تكن محصورة في السرية بحد ذاتها، بل في طبيعة السياسات التي حكمت منظومة الاعتقال ككل، سواء أكانت خفية أم معلنة.

ثالثًا: الانتهاكات على يد النظام الدولي

تكشف منظومة السجون السرية وبرامج الاعتقال التي أدارتها الولايات المتحدة الأمريكية عن تعارضٍ عميق مع جملة من المواثيق والقواعد الدولية المزعومة التي وُضعت لحماية الكرامة الإنسانية على حد تعبير أربابها، خصوصًا في أوقات النزاعات. ولم يقتصر الأمر على خروقات جزئية، بل امتدّ ليشمل انتهاكات ممنهجة تمسّ جوهر هذه الاتفاقيات ومصداقيتها وتجعل من وجودها لا قيمة له.

في مقدمة هذه الأطر القانونية تأتي اتفاقيات جنيف، التي أرست مبادئ واضحة لحماية الأسرى والمحتجزين من التعذيب وسوء المعاملة. غير أن ما عُرف ببرامج "الاستجواب المعزّز" شكّل التفافًا على هذه المبادئ، إذ استُخدمت أساليب قسرية تندرج، وفقًا لخبراء القانون الدولي، ضمن تعريف التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية.

كما تُعد اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب من أبرز الأدوات الدولية التي تحظر التعذيب بشكل مطلق، دون استثناءات. وقد أدانت اللجنة الأممية في جنيف، في تقاريرها لعامي 2006 و2014، لجوء الولايات المتحدة إلى إنشاء مراكز اعتقال سرية، مؤكدة أن مجرد الاحتجاز في مواقع غير معلنة، خارج نطاق القانون، يُعد في حد ذاته انتهاكًا صريحًا للاتفاقية، بصرف النظر عن طبيعة المعاملة داخلها.

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فمن المفترض أن يكفل جملة من الحقوق الأساسية، من بينها حظر الاعتقال التعسفي، وضمان الحق في محاكمة عادلة وعلنية خلال مدة زمنية معقولة. إلا أن معتقلي "المواقع السوداء" حُرموا من هذه الضمانات لسنوات، حيث احتُجزوا على يد عصابات الحكومات والأنظمة والأجهزة الأمنية، دون تهم واضحة، ودون تمكينهم من التواصل مع محامين أو المثول أمام قضاء مستقل.

وفي السياق الأوروبي، شكّلت أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان محطة مفصلية، إذ أدانت كلًا من بولندا ورومانيا وليتوانيا لتورطها في تسهيل عمل مواقع الاحتجاز السرية على أراضيها، معتبرة أن تعاونها مع هذه البرامج جعلها شريكة في الانتهاكات التي تعرّض لها المعتقلون.

إن هذه الوقائع مجتمعة لا تعكس مجرد تجاوزات معزولة، بل تكشف عن فجوة عميقة بين الالتزامات القانونية الدولية المعلنة والممارسات الفعلية على الأرض، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مصداقية منظومة القانون الدولي، وحدود إلزاميتها أو مدى تواطئها مع القوى الكبرى، ثم مصير العدالة حين تُعلّق تحت ذريعة الأمن.

كما أنها تسلط الضوء على حقيقة تلخص الكثير من مفاهيم الصراع، فالانتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان تركزت بشكل خاص على دائرة المسلمين. وأكثر ضحايا هذه الوحشية الغربية كانوا أسرى المسلمين .. ما يدفع لطرح تساؤلات أعمق: عن أي عدالة دولية يتحدثون؟ وأي شكل من الأمن والاستقرار والسلام يسعون إليه؟

فكيف إذا نظرنا لطبيعة التهم التي تُلصق بالأسرى المسلمين في كل مكان في العالم وأمام أي عصابات اختطاف دولي كانت، حيث يُصبح مجرد الالتزام ورفض الاحتلال الإسرائيلي أو الغربي تهمة تستوجب الاختفاء القسري والتعذيب والقتل!

هذا وهم يحتكمون لمنظومات هم من يفرضها على العالم .. والمسلمون يتحاكمون لشريعة الله تعالى .. التي وإن لم تملك بعد سيادة أو قوة على الأرض تخضع الدول لعدالتها، إلا أنها أخضعت القلوب التي تحملها لحفظ حدود الله تعالى مع أعدائها .. وشتان بين شرائع بشرية جائرة وشريعة الله تعالى العادلة.

فحال الأسرى الغربيين على امتداد فصول الحرب على الإسلام، حين يقعون في أيدي المسلمين، يوثق بما لا يدع للشك حقيقة البون الشاسع والمفارقة الهائلة بين شريعة الله وما تفرضه على كل فرد مسلم وإن كان بعيدا عن الرقابة والحساب، وبين شرائع دولية في يد دول كبرى ومنظومات عالمية شاملة ترفع شعارات جوفاء بلا مصداقية. ولذلك سيبقى ملف الأسرى الذين حرموا حقوقهم على يد هذا النظام الدولي، نقطة فارقة جدًا في الصراع تكشف مستوى الانحطاط الغربي وحقيقة الكذب والتضليل الذي تقتات عليه دعواته ومشاريعه.

لقد اختطفت منظومة الإخفاء القسري الأمريكية، أسرى مسلمين على طريقة عصابات قطاع الطرق لأدنى شبهة وبلا شبهة، وتم تسليمهم سرًا، عبر دول ترفع

شعار احترام القانون، إلى مشرحات التعذيب الخفيّة بلا رحمة، ليكون مصير من دخل هذه السجون السرية في دول تتغنى بالقوة! التغييب إلى أجل غير مسمى تحت وطأة الإذلال والاضطهاد والبغض والإهانة لكل ما هو إسلامي، أو القتل بعد أن يتجرع - الأسير المستضعف الأعزل - الموت مرارًا وتكرارًا، وفي أحسن الأحوال، يخرج مفجوعًا لا تزال تُفزعه كوابيس الطغيان الذي تمارسه أجهزة دول وحكومات!

رابعًا: شهادات الضحايا وفضائح التعذيب

لم تعد الانتهاكات المرتبطة ببرامج الاعتقال السرّي مجرّد ادعاءات متفرقة، بل توثّقت عبر تقارير رسمية وشهادات مباشرة لضحايا نجوا من تلك التجارب، كاشفةً عن منظومة تعذيب اتخذت طابعًا مؤسسيًا، وأُدرجت ضمن ما عُرف بسياسات "الاستجواب المعزّز". وقد شكّلت هذه الشهادات، إلى جانب ما نشره مجلس الشيوخ الأمريكي في تقاريره، نقطة تحوّل في فهم طبيعة هذه البرامج وحدودها.

في صلب هذه الممارسات برزت تقنية الإيهام بالغرق (Waterboarding)، التي تُعدّ من أكثر أساليب التعذيب قسوةً وإثارةً للجدل، حيث تعرّض لها معتقلون مرارًا، من بينهم خالد شيخ محمد الذي خضع لها 183 مرة، وأبو زبيدة الذي تعرّض لها 83 مرة، في محاولة لاستخلاص معلومات تحت ضغطٍ نفسي وجسدي بالغ.

كما استُخدم الحرمان المطوّل من النوم كأداة منهجية لكسر الإرادة، حيث سُجّلت حالات حُرم فيها المعتقلون من النوم لما يصل إلى 180 ساعة متواصلة، أي ما يتجاوز أسبوعًا كاملًا، في ظروفٍ تُضعف الإدراك وتُفقد الإنسان توازنه النفسي.

ومن بين أكثر الأساليب إثارةً للصدمة ما ورد في التقارير حول التغذية القسرية عبر الشرج، والتي وُصفت – حتى في الوثائق الرسمية – بأنها لم تكن ذات ضرورة طبية، بل استُخدمت كوسيلة للإخضاع والإذلال، بما يعكس بُعدًا عقابيًا يتجاوز أي مبرر أمني.

كذلك شملت الممارسات الحبس في صناديق ضيقة للغاية، حيث وُضع المعتقلون في مساحات خانقة، أحيانًا مع إدخال حشرات لإثارة الذعر، في محاولة لاستغلال الخوف الغريزي وتحويله إلى أداة ضغط نفسي.

تكشف هذه الشهادات، بتفاصيلها القاسية، عن واقعٍ يتجاوز مجرد "تجاوزات فردية"، ليشير إلى نمطٍ من الممارسات التي تم تقنينها وتبريرها ضمن سياق أمني، وهو ما يطرح تساؤلات أخلاقية عميقة: كيف يمكن لمنظومة تدّعي حماية القيم أن تنتهكها بهذا الشكل؟ وأين يقف الحد الفاصل بين الأمن والإنسانية حين تُختزل الكرامة في شعارات جوفاء؟ وما طبيعة الأمساخ الذين يقفون خلف هذه المنظومة القذرة؟!

شهادات بارزة

تكتسب شهادات الضحايا الناجين أهميةً خاصة، لا لكونها توثّق الوقائع فحسب، بل لأنها تنقل التجربة الإنسانية من مجرد أرقام وتقارير إلى معاناة حيّة تكشف عمق الانتهاكات وحدّتها. وقد شكّلت بعض هذه الشهادات لحظات مفصلية في كشف ما جرى داخل منظومة الاعتقال السرّي. ولا شك أن إضافة الشهادات التي بقيت مخفية، تعطي تصورًا أكثر بشاعة وصدمة! لكننا نبني على ما توثق لنقدم الحد الأدنى من الحقائق التي يجب إبرازها ليعلم الناس في أي نظام دولي يعيشون!

من أبرز هذه الشهادات ما أدلى به ماجد خان عام 2021، في سابقة وُصفت بالتاريخية، حيث قدّم رواية تفصيلية عمّا تعرّض له من تعذيب، شملت تعليقه عاريًا من سقف الغرفة لأيام متواصلة، وسكب المياه المثلّجة على جسده، إضافة إلى سلسلة من الاعتداءات الجسدية المتكررة. وقد عكست شهادته نمطًا من المعاملة التي تهدف إلى كسر الإنسان جسديًا ونفسيًا، لا مجرد استجوابه.

أما أبو زبيدة، فقد مثّلت حالته أحد أبرز الأمثلة على الأثر الطويل الأمد لهذه الممارسات؛ إذ فقد عينه اليسرى خلال فترة احتجازه في المواقع السرية، في مؤشر على حجم العنف الذي تعرّض له. ولم تقف شهادته عند حدود السرد، بل نشر محاموه رسومات توضيحية رسمها بنفسه، تُجسّد بدقة أوضاع التعذيب التي عاشها، لتتحول تلك الرسومات إلى وثيقة بصرية صادمة، تحمل من القوة ما قد تعجز عنه الكلمات.

إن مثل هذه الشهادات لا تكشف فقط عن وقائع فردية، بل تُسهم في بناء صورة أشمل عن منظومة كاملة من الانتهاكات، وتضع العالم أمام مسؤولية أخلاقية: هل يكفي توثيق الألم، أم أن العدالة تقتضي مساءلة حقيقية تردّ للضحايا شيئًا من حقهم، وتمنع تكرار المأساة؟

خامسًا: التسريبات والتقارير الحقوقية الكبرى

لم يكن الكشف عن هذه المنظومة نتاج مصدرٍ واحد، بل جاء نتيجة تراكُم تقارير رسمية وتسريبات صحفية وتحقيقات حقوقية، تضافرت جميعها لرسم صورة أكثر

اكتمالًا عن حجم الانتهاكات وطبيعتها. وقد أسهمت هذه المصادر في نقل القضية من دائرة الشكوك إلى مستوى الحقائق الموثقة.

في مقدمة هذه الوثائق يبرز تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي الصادر عام 2014، والذي جاء في ملخصٍ موسّع تجاوز 500 صفحة، ليؤكد أن أساليب التعذيب المستخدمة لم تُفضِ إلى معلومات استخباراتية حاسمة كما زُعم، بل إن التقرير أشار إلى أن وكالة المخابرات المركزية قدّمت معلومات مضللة لكلٍّ من البيت الأبيض والكونغرس بشأن فعالية هذه البرامج، في محاولة لتبرير استمرارها.

كما لعبت تسريبات ويكيليكس دورًا محوريًا في كشف البعد الدولي للقضية، حيث أظهرت برقيات دبلوماسية وجود ضغوط أمريكية على حكومات أوروبية، من بينها ألمانيا وإيطاليا، بهدف الحد من التحقيقات القضائية المرتبطة بعمليات "التسليم الاستثنائي"، والتي شملت اختطاف أفراد من أراضي هذه الدول ونقلهم سرًا إلى مراكز احتجاز خارج إطار القانون.

ومن جانبها، وثّقت منظمات حقوقية دولية، مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، تفاصيل دقيقة حول هذه الشبكة، من خلال تقارير موسّعة تتبعت ما عُرف بـ"رحلات الأشباح (Ghost Flights) "، وهي طائرات سرية كانت تُستخدم لنقل المعتقلين بين المواقع السوداء عبر مسارات معقدة تهدف إلى إخفاء الوجهات الحقيقية وتفادي المساءلة القانونية.

تكشف هذه التسريبات والتقارير، مجتمعة، عن بنية متكاملة لإدارة الاعتقال خارج القانون، لم تقتصر على حدود دولة واحدة، بل امتدت عبر شبكة دولية من التواطؤ أو الصمت، ما يطرح تساؤلًا جوهريًا: حين تتكشّف الحقيقة بهذا الوضوح، هل يكفي الاعتراف بها، أم أن العدالة تظل رهينة موازين القوة والنفوذ؟

تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي (2014)

يُعد تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي أهم وثيقة رسمية على الإطلاق.، وهو تقرير ضخم (أصله نحو 6700 صفحة، نُشر ملخص 500 صفحة). حيث كشف أن برنامج

التعذيب الذي أدارته وكالة المخابرات المركزية كان أكثر وحشية واتساعًا مما كان معلنًا. شمل أساليب وحشية مثل الإيهام بالغرق، والحرمان الطويل من النوم، والتعذيب الجسدي والنفسي وتم تطبيقه قبل الحصول حتى على غطاء قانوني. وخلص إلى نتيجة صادمة: أن التعذيب لم يكن فعالًا في الحصول على معلومات استخباراتية حاسمة . وأكد أن الوكالة ضللت الكونغرس والبيت الأبيض بشأن فعالية البرنامج.

وهذه الحقائق مهمة جدًا لأنها تعرّي حقيقة الحضارة الأمريكية وفسادها المؤسساتي وانحطاطها الأخلاقي.

نلخص فيما يلي أبرز ما تضمنه هذا التقرير:

تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي (2014): أخطر ما كشفه عن برامج الاحتجاز والاستجواب

في عام 2014، أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي عبر لجنته المختصة بالاستخبارات تقريرًا موسعًا يُعدّ من أخطر الوثائق الرسمية التي تناولت سياسات ما بعد أحداث 11 سبتمبر، خاصة برنامج "الاحتجاز والاستجواب" التابع لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. وقد جاء التقرير في أكثر من 500 صفحة من الملخص التنفيذي، مع آلاف الصفحات من الوثائق السرية التي لم تُنشر بالكامل.

أولًا: فشل فعالية التعذيب استخباراتيًا

أحد أهم استنتاجات التقرير كان واضحًا وصادمًا داخل الأوساط السياسية الأمريكية نفسها:

- تقنيات "الاستجواب المعزز" لم تكن فعّالة في استخراج معلومات استخباراتية دقيقة.
- كثير من المعلومات التي تم الحصول عليها كانت: إما مضللة أو سبق معرفتها أو انتُزعت تحت الضغط ثم ثبت عدم دقتها, بمعنى آخر: التقرير ينسف الفكرة التي بُني عليها البرنامج، وهي "الضرورة الأمنية".

ثانيًا: استخدام أساليب وُصفت بأنها تعذيب

التقرير خلص إلى أن الأساليب المستخدمة تجاوزت الإطار القانوني والأخلاقي، ومن أبرزها:

- الإيهام بالغرق
- الحرمان الشديد من النوم
- العزل الحسي
- الإذلال الجسدي والنفسي
- أساليب ضغط قاسية أخرى

وقد اعتبر التقرير أن هذه الممارسات ترقى إلى مستوى التعذيب وفق معايير القانون الدولي، حتى وإن لم تُستخدم هذه التسمية رسميًا داخل البرنامج.

ثالثًا: تضليل متعمد للسلطات العليا

من النقاط الأكثر حساسية في التقرير:

- وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قدمت معلومات غير دقيقة أو مضللة إلى البيت الأبيض ووزارة العدل والكونغرس.
- كما أن بعض عمليات البرنامج تمت دون رقابة فعّالة أو موافقة كاملة من الجهات التشريعية.

رابعًا: توسع غير قانوني في نطاق البرنامج

التقرير أشار إلى أن البرنامج توسع بشكل أكبر مما كان مصرحًا به أصلًا وشمل احتجاز أشخاص لم يكونوا ضمن المعايير الأولية وتم نقلهم إلى مواقع سرية خارج الأراضي الأمريكية (مواقع سوداء).

وهذا فتح باب الجدل حول شرعية الاحتجاز خارج الإطار القضائي ودور الدول المتعاونة في هذه العمليات.

خامسًا: الانتهاكات في "المواقع السوداء"

من أخطر ما وثقه التقرير وجود مراكز احتجاز سرية خارج الولايات المتحدة وغياب الرقابة القضائية الكاملة داخلها (وإن كان قضاء متواطئًا في كل الأحوال)، واستخدام أساليب استجواب قاسية في بيئات مغلقة تمامًا، وقد أثار ذلك نقاشًا دوليًا حول مسؤولية الدول التي استضافت هذه المواقع.

سادسًا: الأثر السياسي والأخلاقي

أحد أهم أبعاد التقرير لم يكن قانونيًا فقط، بل سياسيًا وأخلاقيًا بل أكدت تراجع صورة الولايات المتحدة في ملف حقوق الإنسان وأثارت الجدل الداخلي حول حدود "الأمن مقابل القانون " واتجهت نحو إعادة التقييم لسياسات ما بعد 11 سبتمبر .

يكشف تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي لعام 2014 عن مرحلة شديدة الحساسية في تاريخ السياسات الأمنية الأمريكية، حيث تداخلت اعتبارات الأمن القومي مع تجاوزات قانونية وأخلاقية خطيرة. والأهم من ذلك أن التقرير لم يكتفِ بوصف الانتهاكات، بل أكد أن الأساس الذي بُني عليه البرنامج – فعاليته الأمنية – كان كاذبًا وفاشلًا.

وفي النهاية، يبقى هذا التقرير مرجعًا أساسيًا في النقاش العالمي حول حقيقة شعارات الدول التي ترفعها، ومصداقيتها في الواقع.

تقارير هيومن رايتس ووتش

وصفت هيومن راتيس ووتش التقرير بأنه إدانة قوية لاستخدام التعذيب بشكل ممنهج ووثّقت بدورها: الضرب، التعليق، العزل، التعريض للضوضاء والظلام وحالات انهيار نفسي كامل للمعتقلين.

وأكدت أن الانتهاكات كانت سياسة مؤسسية وليست تجاوزات فردية.

تقارير منظمة العفو الدولية

أكدت منظمة العفو الدولية أن ما جرى من انتهاكات يرقى إلى تعذيب ومعاملة قاسية ومهينة ومنهجية وكشفت عن استخدام الإعدام الوهمي، والتهديد الجنسي، والاختفاء القسري ضد الضحايا. وأشارت إلى آثار نفسية خطيرة على المعتقلين مثل الهلوسة، والانهيار، ومحاولات إيذاء النفس.

تسريبات ويكيليكس

كشفت وثائق دبلوماسية مسرّبة عن ضغوط أمريكية على دول أوروبية لوقف التحقيقات في جرائم الاختطاف والتعذيب وفضحت ما يُعرف ببرنامج "التسليم الاستثنائي" (Rendition) حيث يتم خطف أشخاص ونقلهم سرًا بين دول ومواقع سوداء، وهي ممارسة مستمرة تنتهجها دول ترفع أعلام سيادة وقانون. ولكنها عاجزة عن إيفاء معتقل حقوقه بل تتعمد وتتلذذ بسلبه كل حق.

فضيحة سجن أبو غريب (2004)

من لم تُفجعه صور التسريبات الصادمة من سجن أبو غريب، وصور الأمساخ الذين يتلذذون بتعذيب المعتقلين في ظروف كارثية، حيث مارسوا ضدهم الإذلال الجنسي، والتعليق بكافة الوضعيات الخطيرة والمؤلمة، واستخدموا الكلاب وأقذر الصفات في الأمساخ لقهر الأسرى العزّل والعراة. ولهول بشاعتها تسبب هذه الفضيحة في صدمة عالمية وكشفت الوجه العلني للقوات الأمريكية في العراق.

تقارير وتحقيقات إعلامية (مثل صحيفة الغارديان وغيرها)

كشفت هذه التقارير والتحقيقات الإعلامية عن وجود صور سرية لمعتقلين داخل "المواقع السوداء " وعن نقل معتقلين بين عدة سجون سرية حول العالم بسرية

تامة. كما أكدت أن عشرات المعتقلين تعرضوا لما سُمّي "الاستجواب المعزز" الذي يُعد تعذيبًا وحشيا لضحاياه.

شهادات الضحايا والوثائق البصرية

من أبرز الشهادات والوثائق التي وثقت بشاعة الانتهاكات الأمريكية بحق الأسرى المسلمين: رسومات أبو زبيدة التي وثّقت أشكال التعذيب الوحشي، وشهادة ماجد خان أمام المحكمة وشهادات من خرجوا من سجن غونتنامو ووثقوها كتابة أو محادثة، مثل شهادة وليد محمد حاج، أحد أسرى سجن غونتنامو الذي سجل شهادته في برنامج شاهد على العصر لأحمد منصور على الجزيرة، وأخرج كتابا بعنوان " مذبحة القلعة وغياهب غوانتانامو" يلخص بعضا من المعاناة التي عاشها أسرى مسلمون تحت وطأة الطغيان الأمريكي.

كما برز من داخل تجربة غوانتانامو عدد من الشهادات التي دوّنها معتقلون سابقون أو نُقلت عنهم لاحقًا، وشكّلت مادة أساسية في فهم ما جرى داخل هذا المعتقل. ومن أبرز هذه الأسماء محمدو ولد صلاحي الذي قدّم مذكراته الشهيرة Guantánamo Diary، ومنصور أديفي في كتابه Don’t Forget Us Here، ومواظم بيغ الذي وثّق تجربته في Enemy Combatant. كما ظهرت شهادات فايز الكندري، حيث نُقلت تجربته عبر مقابلات وتقارير حقوقية ومذكرات شخصية وكتاب بعنوان "البلاء الشديد والميلاد الجديد"، مسلطة الضوء على سنوات الاعتقال الطويلة وظروف التحقيق والعزل. وتمثل هذه الشهادات، على اختلاف أشكالها بين كتب منشورة وروايات موثقة، نافذة مهمة على تجربة إنسانية معقدة، تجاوزت البعد الفردي لتصبح جزءًا من النقاش العالمي حول العدالة وحقوق الإنسان في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر.

دعمت هذه الشهادات ما ورد في التقارير الرسمية وحوّلت الملف من "اتهامات" إلى أدلة إنسانية مباشرة.

تقرير "المعذبون الأمريكيون"

"المعذبون الأمريكيون": انتهاكات مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة المخابرات المركزية في المواقع المظلمة وغوانتانامو" للباحثين :مارك دينبو، د. جيس غنام.

"**American Torturers: FBI and CIA Abuses at Dark Sites and Guantanamo**"

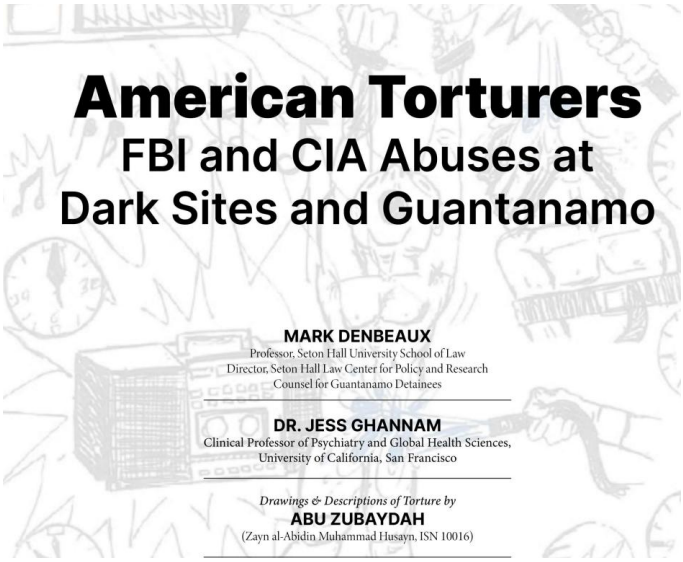

وهو يعتمد بشكل أساسي على رسومات وشهادات المعتقل أبو زبيدة بوصفه أحد أبرز الشهود على تجربة "المواقع السوداء" التابعة للاستخبارات الأمريكية.

ويمكن تلخيص أبرز وأخطر ما يكشفه هذا النوع من التقارير:

أولًا: طبيعة "المواقع السوداء (Black Sites)

يشير التقرير إلى وجود شبكة احتجاز سرية خارج نطاق القانون الأمريكي والدولي، تتميز بـ:

- أماكن غير معلنة رسميًا.
- إدارة مباشرة من CIA أو متعاقدين معها.
- غياب أي رقابة قضائية أو إعلامية.
- استخدام دول حليفة كمواقع احتجاز (بالتعاون أو التسهيل).

هذه ليست سجونًا تقليدية، بل نظام احتجاز خارج الإطار القانوني بالكامل.

ثانيًا: أساليب التعذيب الموثقة في الرسومات والشهادات

قدّم أبو زبيدة رسومات تُظهر ما يصفه بأنه تجربته داخل الاحتجاز، ويعرض التقرير أنها تتوافق مع ما ورد في وثائق رسمية لاحقة. وشملت أبرز الأساليب: الإيهام بالغرق والحبس الحسي الكامل والتقييد الطويل أو التعليق والصدمات الحسية (الحر/البرد/الضوء) والإذلال النفسي والديني.

ثالثًا: دور الأطباء وعلم النفس (نقطة شديدة الخطورة في التقرير)

التقرير يلفت إلى أن بعض أساليب التعذيب تمت بمشاركة أو إشراف مختصين نفسيين وطبيين. كما تم استخدام ما يُسمى "تعديل السلوك تحت الضغط"، ولم يكن الهدف فقط استخراج المعلومات، بل كسر البنية النفسية للمعتقل. وهذه من أكثر النقاط إثارة للجدل لأنها تربط بين الطب والاستخبارات.

رابعًا: أبو زبيدة كشاهد مركزي

التقرير يعطي أهمية كبيرة لشهادات أبو زبيدة لأنه:

- كان من أوائل المعتقلين في برنامج "الاستجواب المعزز ".
- خضع لاحتجاز طويل دون محاكمة.
- قدم رسومات توضيحية لأنظمة التعذيب.
- اعتُبر نموذجًا لما تعرض له معتقلو المواقع السوداء.

يمكن تلخيص الخلاصة العامة للتقرير في 3 نقاط رئيسية:

1. وجود نظام احتجاز سري خارج القانون.
2. استخدام منهجي لأساليب تعذيب نفسية وجسدية.
3. ضعف الرقابة القضائية والمؤسساتية على هذه الممارسات.

التقرير لا يكتفي بوصف حالات فردية، بل يقدّم صورة لنظام متكامل يُدار ضمن "حرب على الإرهاب"، لكنه - بحسب مؤلفيه - أنتج انتهاكات واسعة وفقدان الضمانات القانونية وتداخلًا بين الأمن وشهوة التعذيب,

التعذيب كان سياسة معتمدة وليس انحرافًا

تشترك شهادات ضحايا غونتنامو - على اختلاف جنسيات أصحابها وخلفياتهم - في مجموعة من الملامح العامة التي تكاد تتكرر بصيغ متعددة، ما يجعلها أقرب إلى "نمط تجربة متكررة" منه إلى قصص فردية متفرقة.

وكان أبرز ما اتفقت عليه هو أن الاعتقال كان غالبًا خارج إطار العدالة التقليدية: احتجاز طويل دون محاكمة واضحة، أو دون معرفة دقيقة بالتهم، مع شعور دائم بأن الوضع القانوني للمعتقل "معلّق" بين الاعتراف والإنكار. ويتكرر أيضًا وصف العزلة الشديدة، سواء عبر الحبس الانفرادي لفترات طويلة أو تقليل التواصل الإنساني إلى الحد الأدنى، بما يُحدث ضغطًا نفسيًا عميقًا. كما تتفق معظم الشهادات على حضور أساليب استجواب قاسية وممنهجة نفسيًا وجسديًا، حتى وإن اختلفت التفاصيل الدقيقة بين حالة وأخرى، إضافة إلى الشعور العام بفقدان السيطرة على الزمن والهوية داخل بيئة مغلقة لا تسمح بمرجعية واضحة للحياة الطبيعية.

في المقابل، تتمايز هذه الشهادات في نقاط لافتة تعكس اختلاف التجربة الفردية. فبعضها - مثل شهادة محمدو ولد صلاحي- يمتاز بعمق التأمل الداخلي ومحاولة إعادة بناء المعنى الإنساني داخل التجربة، بينما يركز آخرون مثل منصور أديفي على التوثيق التفصيلي اليومي للحياة داخل المعتقل. أما شهادات آخرين، خصوصًا في

السياق العربي، فغالبًا ما تتميز بتركيز أكبر على الصدمة الثقافية والدينية والشعور بالاستهداف الخاص للهوية، إضافة إلى اختلاف واضح في درجة الانخراط في السرد الكتابي؛ فبعضهم قدّم مذكرات مكتملة، بينما اقتصر آخرون على شهادات شفوية أو تقارير حقوقية أو مقابلات إعلامية.

بهذا المعنى، تبدو هذه الشهادات متفقة في "بنية التجربة القاسية"، لكنها مختلفة في "طريقة روايتها" ودرجة تحويل الألم إلى سرد مكتوب أو توثيق تفصيلي.

رافق هذه الشهادات، كمّ هائل من الدراسات والتقارير – بل من داخل النظام الأمريكي نفسه– أثبتت أن السجون السرية كانت شبكة عالمية منظمة والكثير من الحقائق تم إخفاؤها أو التلاعب بها، ورغم كل ذلك لم تحدث مساءلة حقيقية على مستوى القيادات.

والسؤال الأهم الذي تطرحه هذه التقارير بعد كل هذا الكشف:

- لماذا لم يُحاسب المسؤولون؟
- هل يمكن أن تتكرر هذه البرامج تحت مسميات جديدة؟
- وهل القانون الدولي قادر فعلًا على تقييد القوى الكبرى؟
- أم أن العدالة الدولية تبقى رهينة ميزان القوة؟
- وماذا يُفسر الاستهداف بشكل خاص للهوية الإسلامية في خضم هذا الصراع؟

تحقيق ProPublica (نشر الرسومات مباشرة)

هذا التحقيق نشر الرسومات بعد الحصول عليها عبر قانون حرية المعلومات. وتتضمن الرسومات مشاهد مثل: الإيهام بالغرق والحبس في صندوق ضيق والتقييد في أوضاع مؤلمة وتُعد من أهم المصادر المباشرة لأن الصور نفسها مرفقة في الصفحة.

أُدرج فيما يلي ترجمة لمقال تناول هذه الرسومات بعنوان: "صور من جلسة استجواب: رسومات أبو زبيدة" بقلم ريموند بونر، مراسل خاص لـ ProPublica، وتيم غولدن، متخصص في الأمن القومي والسياسة الخارجية والعدالة الجنائية. نُشر بتاريخ: 30 مايو 2018.

صور من جلسة استجواب: رسومات أبو زبيدة

نُشرت رسومات للمشتبه به بالإرهاب، المحتجز لدى وكالة المخابرات المركزية منذ عام 2002، بموجب قانون حرية المعلومات. (تُنشر هذه الرسومات هنا لأول مرة) بحسب صفحة الموقع التي تنشر التقرير.

أمضت وكالة المخابرات المركزية سنوات في محاولة فهم عقل أبو زبيدة، أول مشتبه به بالإرهاب أخضعته لـ"أساليب استجواب مُعززة" في أعقاب أحداث 11 سبتمبر. وتملأ البرقيات والتقارير التي توثق استجوابات الوكالة لأبي زبيدة آلاف الصفحات؛ وقد نُشرت عشرات الصفحات منها لاحقًا بعد تنقيحها. نُشرت أيضًا مذكرات أبو زبيدة التي دوّنها قبل اعتقاله في باكستان عام 2002، بالإضافة إلى مقتطفات من روايته الشخصية عن المعاملة الوحشية التي تلقاها على أيدي محققي وكالة المخابرات المركزية.

وتُلقي سلسلة من الرسومات التي أنجزها أبو زبيدة خلال سنوات احتجازه لدى الولايات المتحدة الضوء على جوانب أخرى من عقله. تتسم هذه الرسومات بالغرابة والغموض، وتتنوع مواضيعها بين تصويراتٍ بشعةٍ لإساءة معاملته ومخلوقاتٍ مستوحاة من أساطير غامضة. وقد نُشرت هذه الرسومات لموقع ProPublica استجابةً جزئيةً لدعوى قضائية بموجب قانون حرية المعلومات رفعتها عيادة حرية الإعلام والوصول إلى المعلومات في كلية الحقوق بجامعة ييل.

ما كان أبو زبيدة يحاول تصويره يبقى غامضًا في بعض الأحيان. فقد صرّح محاموه، الملتزمون بقوانين السرية الحكومية، بأنهم لا يستطيعون مناقشة أي شيء أخبرهم به حول نواياه. ولكن في ضوء ما هو معروف عن معاملته وماضيه، غالبًا ما تُعبّر رسومات أبو زبيدة عن نفسها. وأبو زبيدة، سعودي من أصل فلسطيني – واسمه الحقيقي زين العابدين محمد حسين – أمضى سنوات في تنظيم تدريب وسفر عناصر إرهابية، رغم أنه لم يكن زعيماً لتنظيم القاعدة كما اعتقدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

في إحدى الصفحات، يرسم نفسه في حالات تعذيب مختلفة: مكبلاً عارياً إلى كرسي، وقد تبوّل على نفسه؛ محبوساً في صندوق يشبه التابوت؛ ومربوطاً على جهاز

تعذيب بالماء حيث تعرّض للغرق الوهمي 83 مـرة على الأقـل. ويظهـر خـارج زنزانتـه حراس شبه عسكريون يرتدون ملابس سوداء، كانوا يراقبونه ويساعدون محققيه في إنزال العقاب به.

ويبدو أن رسماً آخر يصور ذكريات أبو زبيدة عن أنواع أخرى من التعذيب، منهـا تقييـده بالسلاسـل وهـو واقـف، وسـكب المـاء عليـه، وتهديـده بالقتـل. وقـد نشـرت وكالـة المخابرات المركزية ثمانية من هـذه الرسـومات. وفي اثنتـين منهـا، يظهـر أبـو زبيـدة بعين معصوبة على عينه اليسرى. على الرغم من أن ملابسات فقدانه لعينـه لا تـزال غامضـة، فقـد صـرّح مسـؤولون في وكالـة المخـابرات المركزيـة ومكتـب التحقيقـات الفيدرالي بأن عين أبو زبيدة أصيبت بعدوى قبل وصوله إلى الموقع السري، ثـم أُزيلـت جراحيًا.

قررت بروبابليكا نشر هذه الصور لتزويـد القـراء بفهـم أعمـق لنفسـية المشـتبه بهـم بالإرهاب الذين خضعوا لأساليب تُعتبر اليوم تعذيبًا.

منـذ عـام 2006، يُحتجـز أبـو زبيـدة في موقـع سـري تسـيطر عليـه وكالـة المخـابرات المركزية في قاعدة غوانتانامو البحرية الأمريكية بكوبا. ولم تُوجه إليه أي تهم.

– ريموند بونر، مراسل سابق في صحيفة نيويورك تايمز، كاتب منتظم في بروبابليكا.

عند القبض عليه، عُثر بحوزة أبو زبيدة على مذكرات شخصية، نُشـرت لاحقًـا بموجـب قانون حرية المعلومات. كما قدّم لمحاميه روايات مفصلة عن فترة احتجازه لدى وكالة المخابرات المركزية، نُشرت أجزاء منها. اختارت بروبابليكا بعض المقتطفـات مـن تلـك المصادر التي تتداخل مع المواضيع الظاهرة في رسوماته.

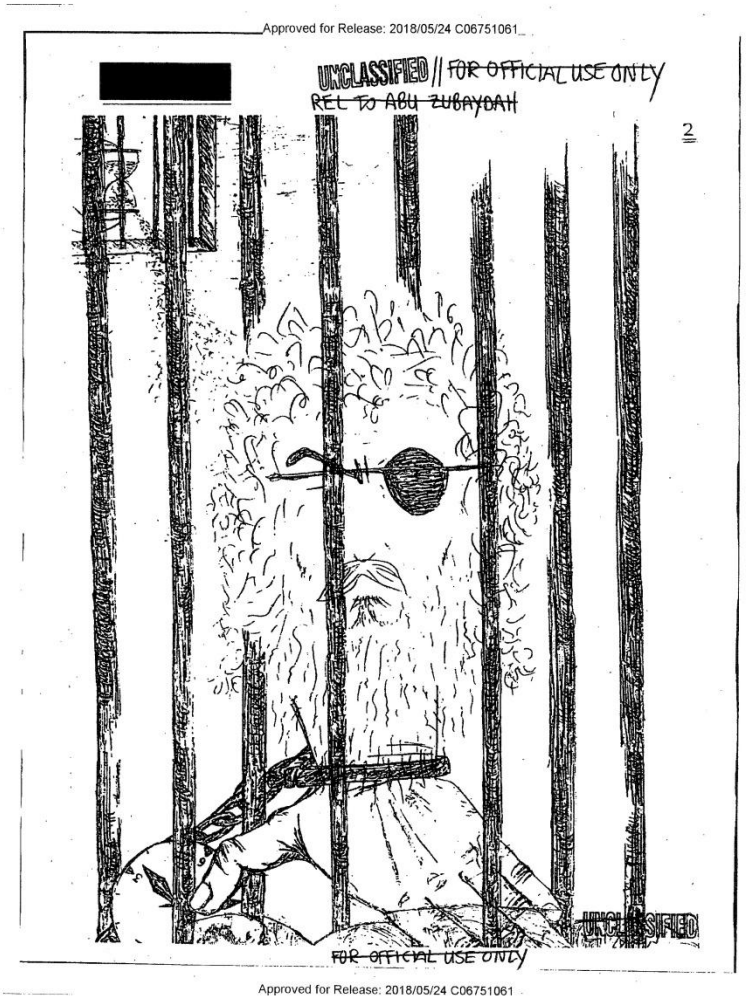

من رواية أبو زبيدة لمحاميه:

كنتُ أرى أحلامًا عادية، ثم أستيقظ لأجد نفسي أتحدث مع نفسي مطولًا، ليس بكلمات قليلة، بل بجمل طويلة، ثم أدرك أخيرًا أنني في عالم مختلف عن عالم الأحلام. وفي أحيان أخرى، كنتُ أُصاب بكوابيس فأستيقظ صارخًا أو ناقدًا أو أحاول ركل شيء ما أو ضربه؛ أو أستيقظ صارخًا تلك الصرخة العفوية التي كنتُ أصرخها في نهاية تلك الأغنية المرعبة.

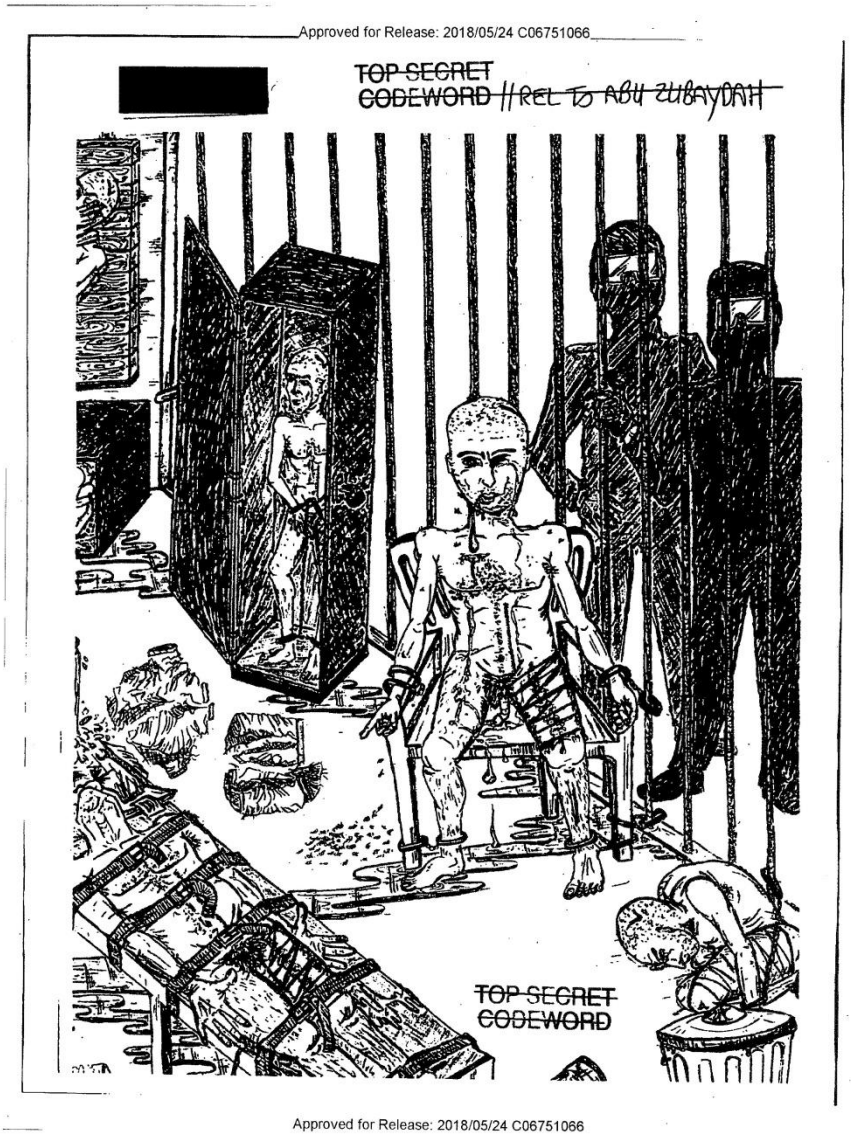

من رواية أبو زبيدة لمحاميه:

فكّوا قيود يديّ من القضبان وقيدوها بسلاسل قصيرة إلى السلاسل التي كانت حول ساقيّ، مما أبقاني في وضعية انحناء طوال الوقت... جرّوني بوحشية إلى جدار إسمنتي... ثم بدأ يضرب رأسي وظهري بالجدار بوحشية. شعرتُ وكأن ظهري سينكسر من شدة الضرب. بدأ يصفعني على وجهي مرارًا وتكرارًا وهو يصرخ. ثم أشار إلى صندوق خشبي أسود كبير يشبه التابوت. قال: "من الآن فصاعدًا، سيكون هذا بيتك..." أغلق الباب بعنف. سمعتُ صوت القفل. وجدتُ نفسي في ظلام دامس.

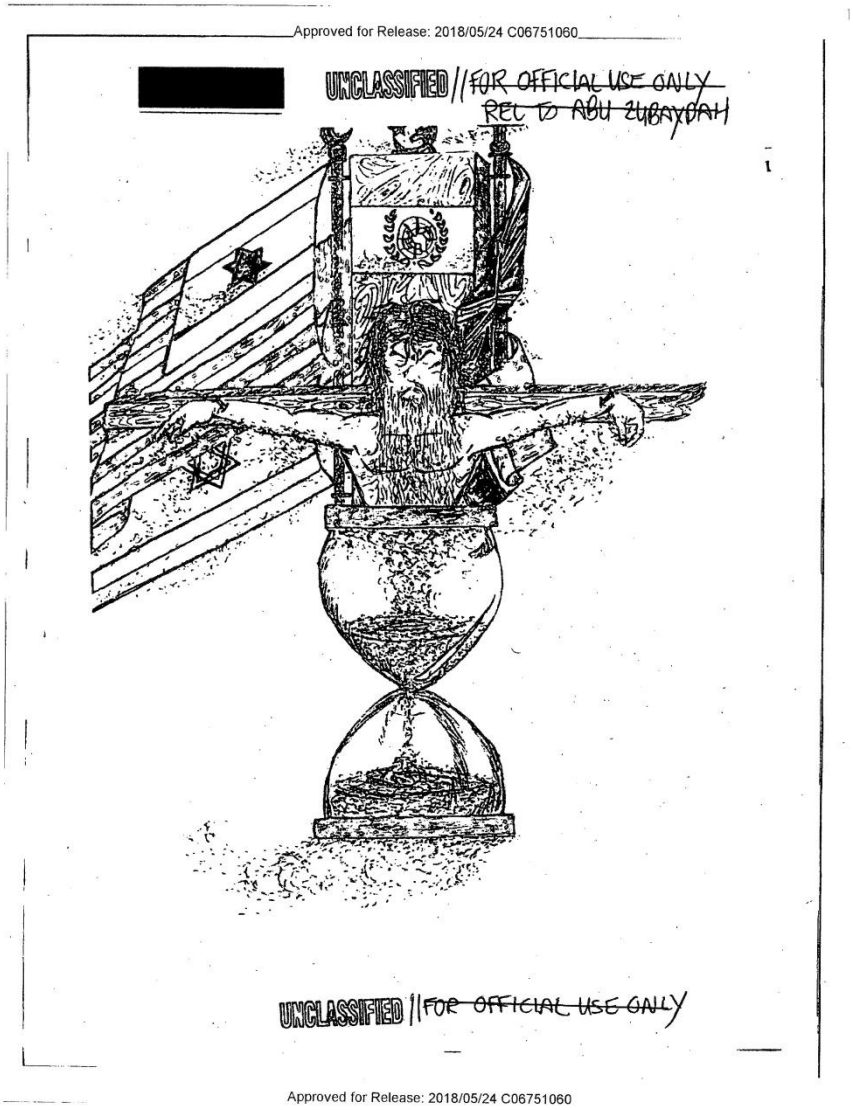

مذكرات، يونيو 1990:

فلسطيني مثلي بلا وطن، بلا جواز سفر، بلا هوية... شخصٌ قُدِّر لـه أن يولـد في بلـد ليس بلده، وأن يعيش بين أناس ينظرون إليه في المقام الأول كلاجئ... بينما اليهـود طلقاء.

في بلدي. لطالما أزعجتني تلك النظرة منذ صغري. كنت أتجاهلهـا، لكنهـا قـدر لا مفـر منه.

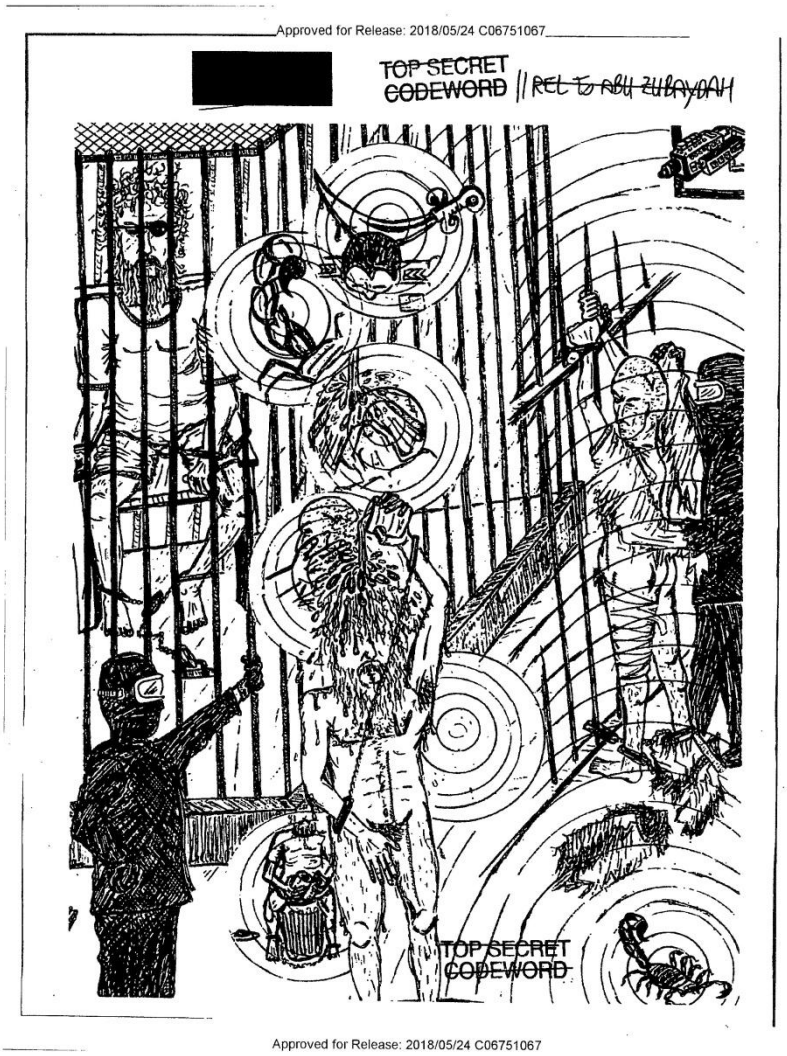

من رواية أبو زبيدة لمحاميه:

استمروا في سكب الماء، مركزين على أنفي وفمي، حتى شعرت حقًا أنني أغرق، وأن صدري على وشك الانفجار من نقص الأكسجين. في الواقع، كانت تلك المرة الأولى، واليوم الأول الذي شعرت فيه أنني سأموت غرقًا. كل ما أعرفه أو أتذكره هو أنني بدأت أتقيأ ماءً، وأيضًا أرزًا وفاصوليا خضراء.

وبمجرد أن فرغت معدتي من الماء والطعام، أعادوا السرير إلى وضعه الأفقي المعتاد... حاولتُ الكلام أو الصراخ ورأسي مغطى: "لا أعرف شيئًا"، لكنني شعرت فجأةً بتدفق الماء من جديد...

مذكرات، نوفمبر 1998:

أعتقد أنني شاهدت فيلمًا أمريكيًا قبل عشر سنوات بعنوان "رامبو في أفغانستان" أو "الدم الأول 3". حينها، اندهشتُ من كمية الدماء والانفجارات والإثارة في ذلك الفيلم، كما هو الحال في معظم الأفلام الأمريكية... شاءت الأقدار أن يعطينا أحد الإخوة نفس الفيلم لنشاهده بعد حذف الموسيقى والمشاهد غير اللائقة منه، بما يتوافق مع قناعاتنا الإنسانية. اليوم، وبعد كل هذه السنوات... شاهدتُ... هذا الفيلم وضحكتُ بصوت عالٍ... ضحكتُ... ضحكتُ... دمعت عيناي من شدة الضحك...[1]

[1] https://www.propublica.org/article/abu-zubaydah-drawings-pictures-from-an-interrogation

تقرير صحيفة الغارديان البريطانية

نشرت مجموعة من الرسومات ضمن تقرير موسّع. والذي أشار إلى أن أبو زبيدة رسم نحو 40 لوحة توثق التعذيب الذي تعرض له في مواقع CIA السرية. صوّرت الرسومات الإذلال الجسدي والنفسي والعنف الجنسي والتهديد والرعب النفسي طويل الأمد.

فيما يلي ترجمة التقرير من الغارديان البريطانية الذي يُعد قديما، منذ أكثر من عامين. حيث نُشر في 11 مايو/أيار 2023، بقلم إد بيلكينغتون.

"السجين الأبدي": رسومات أبو زبيدة تكشف سياسة التعذيب الأمريكية المنحرفة

حصري: على مدى 21 عامًا، ظلّ المعتقل رهن الاحتجاز الأمريكي دون توجيه أي تهمة إليه، يتعرض للتعذيب والإذلال الجنسي، دون أي أمل في الإفراج عنه.

تحذير: الصور والأوصاف الواردة في هذا المقال بالغة الوضوح.

قدّم معتقل في معتقل غوانتانامو الأمريكي، والذي استُخدم كفأر تجارب بشري في برنامج التعذيب الذي أطلقته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بعد أحداث 11

سبتمبر/أيلول، أكثر الروايات شمولًا وتفصيلًا حتى الآن عن أساليب التعذيب الوحشية التي تعرّض لها.

ابتكر أبو زبيدة سلسلة من أربعين رسماً توثّق التعذيب الذي تعرّض له في عدد من المواقع السرية التابعة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بين عامي 2002 و2006، وفي خليج غوانتانامو. في ظل غياب سرد رسمي كامل لبرنامج التعذيب، الذي سعت وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي لسنوات لإبقائه سراً، تُقدّم هذه الصور نظرة فريدة ومؤلمة على حقبة مروّعة من تاريخ الولايات المتحدة.

تُصوّر الرسومات، التي علّق عليها أبو زبيدة بكلماته الخاصة، أعمال عنف بشعة، وإذلالاً جنسياً ودينياً، وإرهاباً نفسياً مُطوّلاً مُمارساً ضده وضد معتقلين آخرين. رُسمت هذه الرسومات من الذاكرة في زنزانته في غوانتانامو، وأُرسلت إلى أحد محاميه، البروفيسور مارك دينبو.

قام دينبو، بالتعاون مع طلابه في مركز السياسات والبحوث بكلية الحقوق في جامعة سيتون هول، بتجميع صور أبو زبيدة وكلماته في تقرير جديد. تنشر صحيفة الغارديان لأول مرة تقريرًا بعنوان "المعذبون الأمريكيون: انتهاكات مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة المخابرات المركزية في المواقع السرية وغوانتانامو"، مصحوبًا بمجموعة من الرسومات التي لم تُنشر من قبل.

وقال دينبو: "أبو زبيدة هو خير مثال على برنامج التعذيب الأمريكي. كان أول شخص يتعرض للتعذيب، بعد أن وافقت وزارة العدل على ذلك استنادًا إلى معلومات كانت وكالة المخابرات المركزية تعلم أنها زائفة. رسوماته هي الرفض القاطع لفشل التعذيب وانتهاكاته".

رسم لرجل مقيد إلى كرسي، وفنيون يُدخلون أنبوبًا في أنفه لإطعامه قسرًا.

الرسم التوضيحي: بإذن من أبي زبيدة

يـأتي هـذا التقريـر الجديـد في لحظـة حرجـة بالنسـبة لأبـي زبيـدة، المحتجـز في غوانتانامو في ظروف عبثية. يُعرف بأنه "سجين أبدي"، لأنه لم يُتهم بأي جريمة ولـم يُعرض عليه أي أمل في الإفراج عنه.

في الأسبوع الماضي، دعـت هيئـة تابعـة للأمـم المتحـدة إلـى إطـلاق سـراحه فـورًا، معتبرةً أن استمرار احتجازه قد يرقى إلى جريمة ضد الإنسـانية. وقالـت هيلـين دافي،

الممثلة القانونية الدولية للمعتقل، إن قرار فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي يتوافق مع رواية أبو زبيدة المصورة عن تعذيبه.

وأضافت: "الرسومات تصوير مؤثر لما حدث له، وهي لافتة للنظر نظرًا لعدم تمكنه من التواصل مباشرة مع العالم الخارجي".

وأضاف دينبو أن تدخل الأمم المتحدة والرسومات الجديدة معًا قد منحا بصيص أمل في حل معضلة أبو زبيدة القانونية. وقال: "لم يكن هناك ما أبقاه رهن الاعتقال سوى الصمت والظلام، والآن يسطع النور على هذا السجين الأبدي".

وتُقدم رسومات أبو زبيدة سجلًا بصريًا فريدًا لاستخدام الحكومة الأمريكية للتعذيب في أعقاب أحداث 11 سبتمبر. صوّرت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) مقاطع فيديو تُظهر تعذيب أبو زبيدة، لكنها أتلفتها لاحقًا في انتهاك لأمر قضائي، بينما لا يزال تقرير لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، المؤلف من 6700 صفحة، سرّيًا بعد مرور ما يقارب عقدًا من الزمن على إعداده.

ورغم أن التقرير الكامل لمجلس الشيوخ لم يُنشر قط، إلا أن استنتاجه معروف: أن إساءة معاملة أبو زبيدة وغيره من المعتقلين لم تُسفر عن أي معلومات استخباراتية جديدة. بعبارة أخرى، التعذيب لا يُجدي نفعًا.

أُلقي القبض على أبي زبيدة، البالغ من العمر 52 عامًا، في باكستان في مارس/آذار 2002، ونُقل إلى عدة مواقع سرية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية في بولندا وليتوانيا وغيرها. كان أول ضحية لما أصبح لاحقًا استخدامًا واسع النطاق للتعذيب من قِبل الولايات المتحدة ضد المشتبه بهم بالإرهاب.

نُقل إلى غوانتانامو عام 2006، حيث لا يزال محتجزًا منذ ذلك الحين.

زعمت الولايات المتحدة في البداية أنه كان عنصرًا بارزًا في تنظيم القاعدة، لكنها اضطرت للاعتراف بأنه لم يكن حتى عضوًا في التنظيم الإرهابي. قال دينبو: "الجميع متفقون على أنهم عذبوا الشخص الخطأ، لكنهم مضوا قدمًا للحصول على إذن بتعذيب آخرين".

تُصوّر صور أبو زبيدة بدقة متناهية لدرجة أنه تم إخفاء وجوه عملاء وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي لحماية هوياتهم. وتكشف هذه الصور مدى انتهاك الحكومة الأمريكية للقوانين الدولية، بل وحتى لمبادئها التوجيهية الخاصة بما أسمته بتعبير ملطف "أساليب الاستجواب المُعززة".

من بين الصور التي تنشرها صحيفة الغارديان لأول مرة، صورة تُظهر عملاء ملثمين يُهددون أبو زبيدة جسديًا بالاغتصاب الشرجي. كما يُعيد المعتقل تمثيل أسلوب التعذيب العنيف للغاية الذي استُخدم ضده والمعروف باسم "العزل".

في صورة أخرى، أبو زبيدة يرسم نفسه مكبلاً عارياً أمام محققة. **ويُظهر رسم آخر حراساً يهددون بتدنيس القرآن –** وهي أساليب لم تُقرّها وزارة العدل رسمياً قط.

يقول دينبو: "لم يُقرّ الاعتداء الجنسي، ولا التعري، ولا الإذلال بوجود النساء، ولا تعريض أي شخص للتعذيب المطوّل حتى الإنهاك أو ما هو أسوأ". في روايته، يُطلق أبو زبيدة على الاستخدام المطوّل لأساليب تعذيب متعددة اسم "الدوامة".

تعرض أبو زبيدة لمحاكاة الغرق، أو الإيهام بالغرق، 83 مرة. ويسجل المعتقل أشكالاً مختلفة من هذه التقنية، بما في ذلك وضعُه في صندوق بحجم نعش ثم مُلئ بالماء حتى أنفه.

ويكتب أنه ظل "مرعوباً من الغرق طوال اليوم".

تصف تعليقات أبو زبيدة، التي خضعت لتعديل طفيف للاختصار والوضوح، الانتهاكات التي عانى منها شخصيًا بصفتها أول ضحية لبرنامج التعذيب الأمريكي. لكن دينبو قال إن موكله قدّم هذه المواد لتسليط الضوء ليس فقط على معاناته الشخصية، بل أيضًا على معاناة الكثيرين غيره ممن تعرضوا لنفس الأساليب.

ووفقًا لملخص تقرير مجلس الشيوخ لعام 2014، فقد وقع ما لا يقل عن 119 شخصًا ضحايا لهذا البرنامج.

بناء الجدران

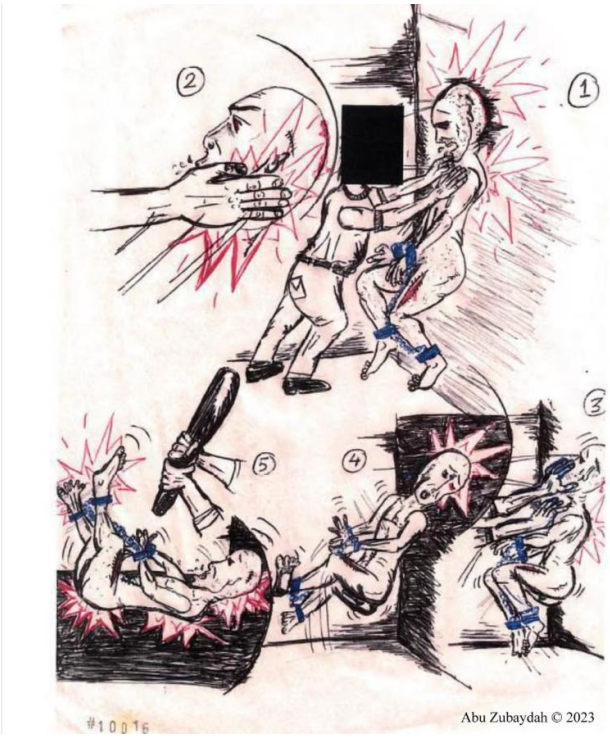

رسم توضيحي لسجين يتعرض للتعذيب.

قال أبو زبيدة: أحيانًا كانوا يستخدمون منشفة ملفوفة بشريط لاصق، يضعونها حول رقبة السجين، ثم يضربونه على الجدار الإسمنتي أو الخشبي. كانوا يدخلون زنزانة السجين فجأة ويبدأون بضربه على الجدار دون أي منشفة أو حتى قفازات، ويتعمدون ضربه بقوة على مؤخرة رأسه وظهره مرات عديدة، ويستمرون في ذلك لفترة طويلة حتى يفقد وعيه. ثم يوقظونه بالماء البارد ويواصلون ضربه حتى لو لم يفقد وعيه، فيبدأون بصفعه على وجهه بينما يوجهون إليه الأسئلة ويشتمونه بألفاظ بذيئة، ويستمرون في ضربه بشدة على رأسه وظهره ومؤخرته حتى ينهار على الأرض.

التعذيب بالإيهام بالغرق

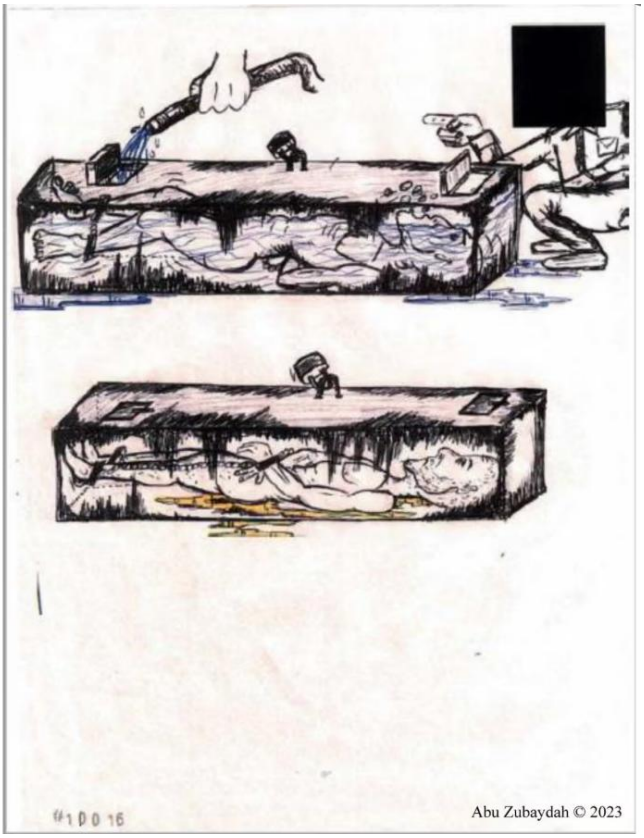

رسم توضيحي لسجين يُحبس في صندوق يشبه التابوت ثم يُملأ بالماء.

قال أبو زبيدة: لا يقتصر التعذيب بالإيهام بالغرق على استخدام الماء واللوح فقط. في هذا النوع، يضعونه في تابوت خشبي لفترة طويلة حتى يتبول على نفسه. تكون يداه خلف ظهره، أو يُقيد من الأمام. إذا كان مقيدًا من الأمام، فسيبقى على هذه الحال لأيام. يتركونه غارقًا في فضلاته.

لو كان الأمر يحدث من وراء ظهره... يتحدثون إليه من فتحة صغيرة أعلى التابوت، يسألونه أسئلة، وما إن ينكرها أو يقسم أنه لا يعلم بها، حتى يبدأ شخص آخر بسكب ماء بارد جدًا من فتحة صغيرة أخرى. ولأن التابوت مصنوع من الخشب، فإن الماء سيتسرب، لكن ببطء.

خلال هذا الوقت، يسأله المحقق ويهدده، ثم يتركه، حتى يصل الماء إلى أنفه وفمه، فيبدأ بالتحرك بشدة من شدة الضيق، يسعل ليوقف الغرق. ثم يعود المحقق مرة

أخرى، ويتوقف الشخص الآخر عن سكب الماء. سيتسرب الماء من التابوت، لكن الدورة تتكرر، وسيظل خائفًا من الغرق طوال اليوم.

الدوامة

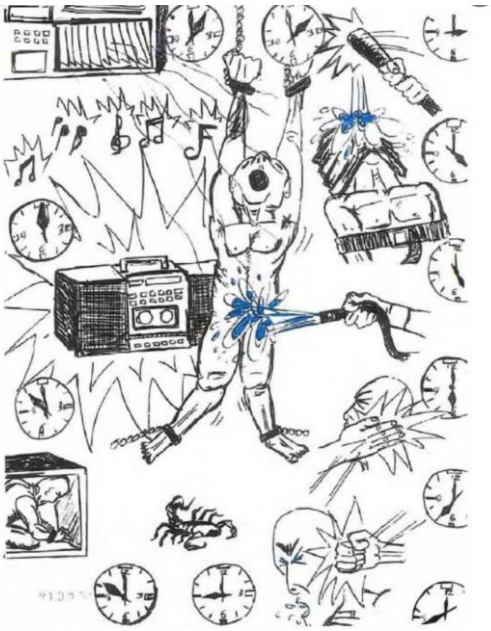

رسمُ لسجينٍ مُكبَّل اليدين والقدمين بالسقف والأرضية، يُعذَّب بالماء والموسيقى الصاخبة وعقرب.

قال أبو زبيدة: يُظهر هذا الرسم الدوامة – دوامة الضيق والألم والتوتر والجوع والبرد، حيث يُوضع السجين في 24 ساعة يوميًا من التعذيب الشديد، الذي يستمر لأسابيع أو شهور طويلة... يستخدمون أسلوب تعذيبٍ مُحدد، في هذه الحالة الضرب بعصا في طقس شديد البرودة، ليتضاعف الألم، ويركزون على الضرب حتى يكاد السجين يفقد وعيه، أو يفقده بالفعل. يُوقظونه بعنف، ثم يبدأون بالتركيز على أسلوب تعذيبٍ آخر لمدة ساعة... ثم، في الساعة التالية يستخدمون أسلوبًا ثالثًا، وهكذا حتى ينتهوا من جميع أساليبهم. ثم يعودون إلى الأسلوب الأول للمرة الثانية، والثالثة، وهكذا، طوال اليوم وطوال مدة التعذيب، مهما طال الأمر.

امرأة محققة

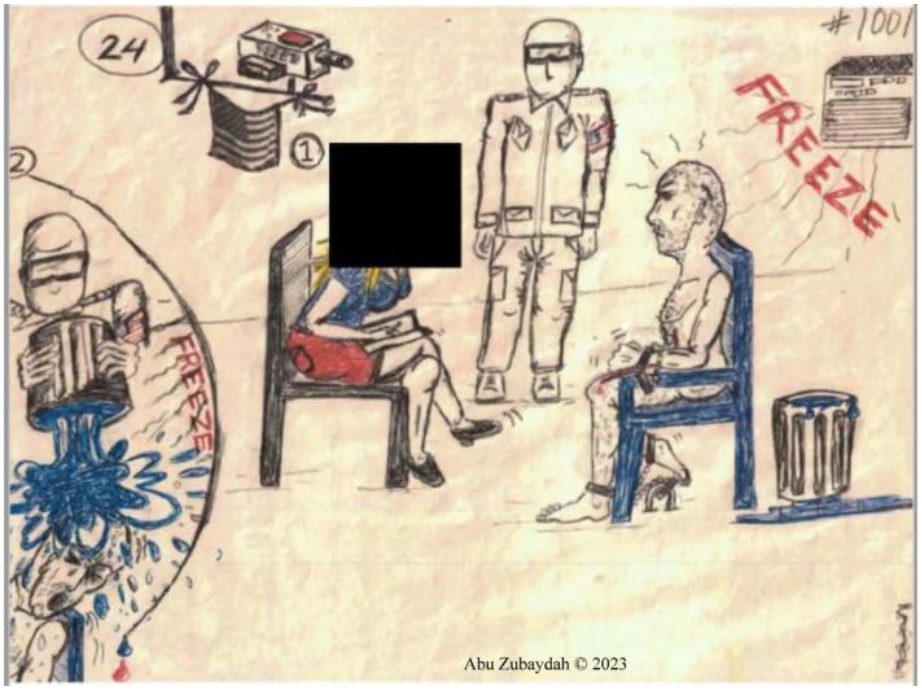

رسم لسجين عار يتعرض للتعذيب على كرسي أمام محققة.

قال أبو زبيدة: أجلس على الكرسي لأسابيع طويلة متواصلة، وأنا عاريًا تمامًا. أشعر بجوع شديد. أشعر بتجمد من البرد القارس. أكاد أُصاب بالهلوسة بسبب التوتر النفسي وضغط الجسد... بالإضافة إلى قلة النوم، أشعر أنني أُصاب بالهلوسة حقًا. ثم دخلت امرأة ترتدي ملابس خفيفة جدًا (كما لو كان صيفًا). جلست بجانبي، وكان هناك رجلان يرتديان ملابس سميكة جدًا (مناسبة للقطب الشمالي)...!! لم أتحرك قيد أنملة، حتى أنني لم أغطِ عورتي كما ينبغي مراعاةً للأدب والمعتقدات الدينية، لأنني في البداية ظننت حقًا أنني أُصاب بالهلوسة,

كان الأمر مثيرًا للريبة. لكن عندما تحدثوا إليّ... غطيت أعضائي التناسلية بالكامل. صرخت فيهم: "أعطوني على الأقل شيئًا أغطي به أعضائي التناسلية أمام تلك المرأة... ألا تشعرون بالخجل من أنفسكم؟" لم يُعطوني سوى دلو من الماء البارد جدًا. وسكبوه على رأسي. لم أستطع الكلام لبعض الوقت بسبب الارتجاف الشديد في فمي وشفتي، وفي جميع أنحاء جسدي. بقيت جالسة، تنظر وتحدق، تنتظر مني أن

أجيب على سؤالها الأول. انتظرت نصف ساعة دون أي إجابة، ثم غادرت وهي ترتجف من البرد والغضب.

التهديد بالاغتصاب

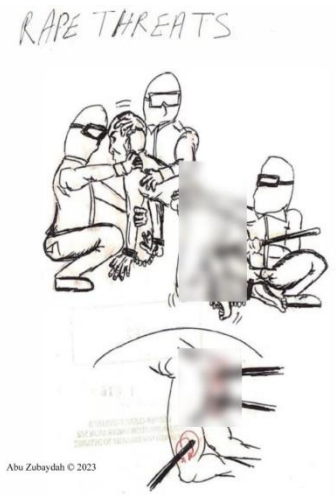

رسم لسجين محاط بحراس يهددونه باللواط.

قال أبو زبيدة: يُظهر هذا الرسم تهديدًا للمعتقل بالاغتصاب... كانوا يُلقون السجين أرضًا، ويُمسكونه كما لو كان أحدهم سيُمارس معه اللواط، ثم يبدأون بألفاظ جنسية بذيئة (تم حذف العبارة لقذارة الوصف). بعد ذلك، يبدأون في إذلاله، مستخدمين أيديهم أو عصيًا في المناطق الحساسة حول فتحة الشرج. كلما أبدى المعتقل مقاومة، يُعيده الحراس الآخرون إلى الوضعية المناسبة لممارسة اللواط... كانوا يقولون بصوت عالٍ: "سنُدخل هذه العصا الكبيرة أو أكبر منها في .. (تم حذف الوصف لقذارته)"... يُمكنك تخيّل المشاعر التي يُعانيها السجين، مثل الخوف والألم والإحراج.

التهديد بتدنيس القرآن

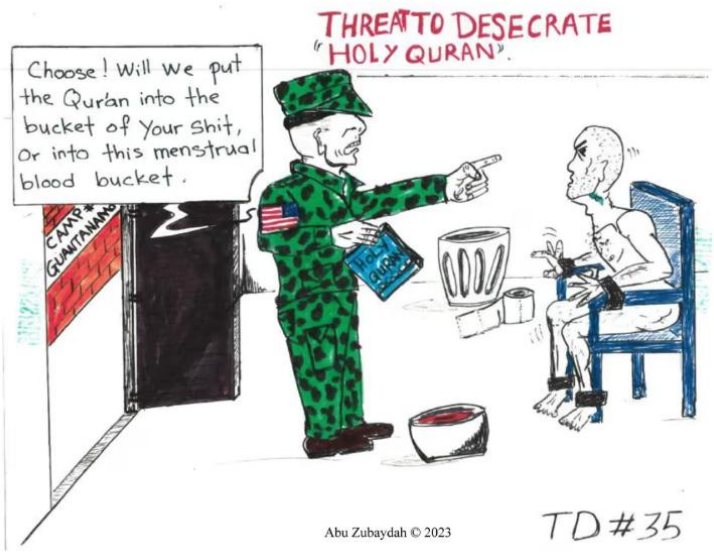

رسم لحارس يصرخ في وجه سجين جالس على كرسي ويهدده بتدنيس القرآن.

قال أبو زبيدة: أعتقد أن الحوار/التعليق داخل الرسم كافٍ.

التهديد بالمثقاب الكهربائي

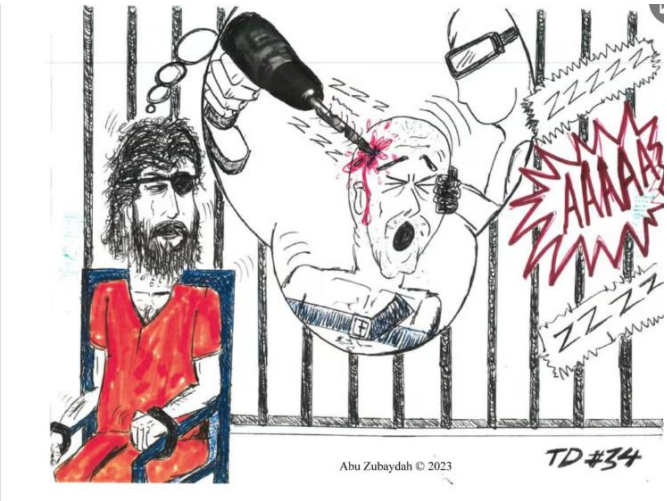

رسم لحارس يهدد سجينًا بمثقاب.

قال أبو زبيدة: كنت أسمع صوت المثقاب الكهربائي وهو يدور بقوة وعنف شديدين، ولم يكن هناك صوت آخر يغطيه... كانوا يفتحون باب زنزانتي (التي أبقى خلفها محبوسا 24 ساعة في اليوم) فقط عندما يدخل المحققون/المعذبون. فتحوا باب "زنزانة" الشخص الذي سيعذبونه بالمثقاب، فسمعت صوت المثقاب وصراخ أخي المعذب وتوسلاته وبكائه المروع. عندما أطفأوا المثقاب بعد عدة ساعات، سمعت أخي المعذب لا يزال يصرخ ويتوسل ويبكي، ثم سمعت الشخص الذي يعذبه يصرخ ويهدد بأنه سيثقب رأسه و/أو قدمه و/أو مؤخرته و/أو بطنه...

هل ثقبوا رأس أخي؟! هل ثقبوا معدته أم قدمه أم مؤخرته؟!! باستخدام المثقاب الكهربائي؟!! ظلت هذه الأسئلة تدور في ذهني لأيام وشهور حتى عادوا في يوم آخر، مستخدمين نفس الأسلوب: التهديد بالمثقاب الكهربائي. عادت أصوات الرعب نفسها، وعادت أصوات الجنون إلى رأسي مع أسئلة جديدة: هل هو نفس الأخ؟!! ألم يمت؟ ألم يقتلوه؟ أم أن هذا أخ آخر مختلف عن الأول؟ من هو الثاني؟ ومن سيكون الثالث؟ هل سأكون أنا؟[2]

خلاصة مهمة

هذه الرسومات ليست مجرد "رسومات"، بل وثائق توثّق دناءة السياسات الأمريكية في السجون وقد استُخدمت ضمن تقارير حقوقية وتُعد من أقوى الأدلة البصرية على برنامج التعذيب. ويجب الاعتراف أنه لم يكن سهلا أبدا ترجمة ما حدث أو نقل هذه الأدلة والرسومات، لكنها أمانة ومسؤولية لكشف حقيقة ما يعيشه مسلمون أسرى في ظلمات السجون الأمريكية.

2

هل عُذّبت النساء المسلمات؟

وردت شهادات وتقارير موثقة عن تعذيب وانتهاكات بحق نساء في سياق السجون الأمريكية، خصوصًا في العراق وأفغانستان، وأحيانًا ضمن برامج الاعتقال المرتبطة بما سُمّي "الحرب على الإرهاب". لكن الصورة الدقيقة لم تخرج تماما لحساسية الأمر.

والانتهاكات بحق النساء المسلمة مؤكدة لكن عدد الحالات الموثقة أقل بكثير من الرجال، ومع ذلك، فإن طبيعة الانتهاكات كانت شديدة القسوة ومركّزة على الإذلال الجنسي والنفسي. كما يصعب حصر الحالات التي تمت فيها تصفية الضحايا وإخفاء مقتلهن.

ومن أبرز ما كُشف سجن أبو غريب (العراق) وهو أبرز ملف ظهرت فيه شهادات عن نساء مسلمات تعرضن لأبشع طرق التعذيب الوحشية على يد الأمريكيين وعملائهم.

كذلك وثقت تقارير هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية احتجاز نساء دون تهم واضحة وتعرضهن للتهديد بالاغتصاب، والإذلال الجنسي والضرب والتعذيب النفسي. شهادات تحدثت عن استخدام التهديد بالاعتداء على الأبناء أو الأقارب كوسيلة ضغط.

وقد أظهرت فضيحة الصور عام 2004 ممارسات مهينة، وإن كانت معظم الصور المسربة لرجال، إلا أن التحقيقات أكدت أن النساء لم يكنّ بمعزل عن الانتهاكات نفسها.

أيضا عُذّبت المسلمات في سجون أفغانستان (مثل سجن باغرام) حيث وردت تقارير عن احتجاز نساء بشكل سري أو غير معلن وتعريضهن لتعذيب نفسي شديد (عزل، تهديد، حرمان من النوم). بعض الشهادات أشارت إلى استخدام النساء كورقة ضغط على أقاربهن المطلوبين.

تعذيب المسلمات الأسيرات كان من صميم برنامج "التسليم الاستثنائي (Rendition) حيث وثّقت تقارير أن بعض النساء نُقلن سرًا بين دول. من أبرز الحالات المعروفة: عافية صديقي (الدكتورة الباكستانية التي لا تزال معتقلة وأفجعها الأمريكان في

أولادها ومارسوا عليها أقذر أساليب التعذيب والاضطهاد) حيث تحدثت عن تعرضها لمعاملة قاسية واعتقال وحشي.

ووردت شهادات عن اختفاء نساء لفترات دون معلومات واضحة عن أماكن احتجازهن، وإن ظهرت بعض الإشارات أحيانا برسائل معتقلات مسلمات يتمنين الموت على أن يبقين في حالة الاغتصاب والانتهاكات المروّعة التي يتجرعن مرارتها كل يوم في السجون الأمريكية، تبقى الحقيقة خلف قضبان الزنازين الأمريكية أكبر من أن يوثّقها أي قلم أو صوت، وتبقى العار الذي لا يُمحى إلى أن يُمسح بالدم!

ولعل هذا ما يفسر نفير العديد من شباب المسلمين على إثر صيحات استغاثة من أسيرات مسلمات بلغت مسامعهم، وسعيهم للتضحية بأنفسهم لفكاك أسرهن ونصرتهن. وهذا من الشرف الذي يجب أن يوثّق في تاريخ المسلمين: محاولات فكاك الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال والطغيان المشين.

طبيعة الانتهاكات بحق النساء

تشترك أكثر الحالات في كون التعذيب لم يكن فقط جسديًا، بل تضمن الإذلال الجنسي الممنهج والتهديد بالاغتصاب أو الفضيحة واستخدام الثقافة الاجتماعية والدينية (العار، الشرف، الأسرة) كأداة ضغط نفسي، والعزل الطويل الذي يسبب الانهيار النفسي الحاد.

إن شهادات تعذيب النساء المسلمات، أقل بروزا إعلاميا نظرا لكونها أكثر حساسية وأقل توثيقًا بصريًا (بسبب طبيعتها) ومع ذلك، تؤكد التقارير أن الانتهاكات لم تفرّق بين رجل وامرأة من حيث المبدأ بل استُخدمت أساليب "مناسبة" لكل فئة لتحقيق أقصى ضغط نفسي.

وبالنظر لبشاعة ووحشية ومدى انحطاط أساليب التعذيب التي يستخدمها الأمريكيون ضد الأسرى المسلمين في كل مكان في العالم، نجد أن هناك بالفعل

استراتيجية ممنهجة مدروسة ومجربة في مختبرات علمية، لإحداث أكبر قدر من الألم والعذاب للإنسان! وهذا أقبح ما يمكن أن يستخدم له العلم!

هندسة أساليب الاستجواب داخل الاستخبارات

فكما أن هناك مختبرات علمية لتطوير العلاجات والأدوية لمساعدة البشر في تجاوز الأمراض والأوبئة، هناك كذلك، مختبرات "أمساخ" لتطوير أساليب العذاب الأنكى للإنسان يديرها باحثون برتب علمية مرموقة ولكن بدون ضمير ولا إنسانية!

لقد أشار تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي (2014) وتقارير منظمة العفو الدولية وتقارير هيومن رايتس ووتش إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد استعانت بأطباء نفسيين وعسكريين ومتعاقدين خاصين لتطوير ما سُمي "تقنيات الاستجواب المعززة ".

بعض هذه التقنيات وُصفت بأنها صممت وفق "بروتوكولات نفسية"، تعتمد على الحرمان الحسي والإجهاد النفسي.

وتكشف الوثائق وجود 3 مستويات لهذا المجال البحثي "الخبيث":

- مراكز تحليل نفسي وسلوكي: حيث استخدمت خبرات علماء نفس لتحديد نقاط الانهيار النفسي وحدود تحمل الألم والخوف، بهدف "كسر المقاومة" وتحقيق "التعذيب كغاية علمية" .
- تعاقد مع خبراء تطوير أساليب استجواب: بعض الأسماء (مثل متعاقدين نفسيين) كانوا يصممون برامج استجواب ويختبرون فعاليتها ميدانيًا وقد ورد هذا التوثيق في تقرير مجلس الشيوخ باعتباره أحد أكثر الجوانب إثارة للجدل.
- مراكز احتجاز سرية (Black Sites) مثل تلك التي كُشف عنها في برنامج المواقع السوداء لوكالة المخابرات الأمريكية، وهي أماكن تطبيق وتجربة تقنيات الاستجواب موزعة في دول مختلفة تحت إشراف استخباراتي مباشر . ويمكن وصفها بمختبرات تجارب لتحقيق أنكى تعذيب للبشر! يكون فيها البشر نماذج للتجارب.

وهكذا يطور الأمريكيون أساليب التعذيب للأسرى، بتطوير منهجي لأساليب استجواب قاسية عبر خبراء نفسيين وباحثين وعسكريين، ثم بتطبيقها في مواقع احتجاز سرية على "بشر تجارب".

وتقع هذه المنظومة الوحشية – حسب الوثائق- بين 3 دوائر:

1. القرار السياسي والأمني: بعد 11 سبتمبر .
2. التنفيذ الاستخباراتي: CIA وبرامج الاحتجاز .
3. التقنين "العلمي/التقني: علماء نفس، متعاقدين وبروتوكولات استجواب.

وهذا شكل من توظيف العلم والمعرفة النفسية، في سياق أمني للاضطهاد القسري.

دور المترجمين والوكلاء والمتعاقدين في برامج الاحتجاز الأمريكية

بحسب تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي (2014) ووثائق مرتبطة ببرنامج وكالة الاستخبارات المركزية، وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، لم تكن منظومة الاحتجاز والاستجواب مجرد عمل عسكري مباشر، بل اعتمدت على شبكة واسعة من المتعاقدين المدنيين، والخبراء النفسيين، والمترجمين، وشركات خاصة لعبت أدوارًا محورية في تشغيل النظام.

أولًا: المتعاقدون (Contractors) كعصب التشغيل

يكشف التقرير أن جزءًا كبيرًا من البرنامج لم يكن يُدار بالكامل من ضباط استخبارات دائمين، بل:

- تم إسناد تصميم تقنيات الاستجواب إلى متعاقدين نفسيين خاصين.
- تولت شركات خاصة إدارة أجزاء من العمليات.
- حصل بعضهم على عقود مالية ضخمة مقابل تطوير ما سُمي بـ "تقنيات الاستجواب المعززة ".

أهم ما كشفه التقرير أن "اثنين من علماء النفس المتعاقدين" كان لهما دور مركزي في تصميم وتنفيذ البرنامج وتشغيله ميدانيًا.

ثانيًا: المترجمون (Interpreters) ودورهم الحساس

رغم أن التقرير لا يفصل كل الأسماء، إلا أن تقارير حقوقية ومراجعات لاحقة تشير إلى أن المترجمين كانوا جزءًا أساسيًا من البيئة التشغيلية:

وتلخصت أدوارهم في:

- نقل الأسئلة أثناء الاستجواب.
- ترجمة الإجابات الفورية.
- نقل التعليمات بين المحقق والمعتقل.
- أحيانًا المشاركة في جلسات الاستجواب اليومية داخل المواقع.
- بعض المترجمين كانوا مدنيين متعاقدين وليسوا موظفين حكوميين.
- العمل كان في بيئات سرية دون رقابة قضائية مباشرة.

وهذا أحدث إشكالية معروفة في تقارير لاحقة، باحتمال سوء التفسير أو التلاعب أو الضغط غير المباشر عبر اللغة. وكم من ضحية كان ضحية ترجمة كاذبة مخادعة لأمساخ المترجمين المرتزقة.

ثالثًا: "الوسطاء" أو الوكلاء المحليون (Rendition Network)

من أخطر ما كشفه التقرير هو وجود شبكة نقل واحتجاز عابرة للحدود:

- دول وسيطة استُخدمت لنقل المعتقلين.
- أجهزة أمن محلية شاركت في الاستلام أو الحراسة.
- شركات طيران خاصة نفذت ما عُرف بـ "الرحلات السرية".

هذه الشبكة كانت جزءًا من برنامج "التسليم الاستثنائي " ونظام "المواقع السوداء" خارج الأراضي الأمريكية. وكل هؤلاء شركاء في قتل الأسرى وتعذيبهم وتغييب قضاياهم.

لماذا هذه الأدوار مهمة؟

لأن التقرير يكشف أن البرنامج لم يكن مجرد عمل استخباراتي داخلي بل منظومة دولية متعددة الطبقات تضم:

- CIA في التخطيط والإشراف.
- متعاقدين نفسيين لتصميم الأساليب.
- مترجمين للتواصل والتطبيق.
- دول وسيطة للتنفيذ أو التسهيل.

ما بينه التقرير بشكل غير مباشر هو أن هذا النظام أدى إلى ضبابية المسؤولية القانونية وتداخل المدني والعسكري وصعوبة تحديد من يتحمل المسؤولية المباشرة عن الانتهاكات. وهذا ما جعل بعض اللجان تعتبره "نظامًا موزع المسؤولية" يصعب مساءلته بسهولة.

تُظهر الوثائق أن المترجمين، كانوا جزءًا من آلة تشغيل معقدة داخل بيئة سرية، بينما لعب المتعاقدون الدور الأخطر في تصميم وتنفيذ أساليب الاستجواب نفسها.

لا توجد نِسَب رسمية دقيقة أو قاعدة بيانات حكومية تحدد "الأصول أو الجنسيات الأكثر تمثيلا" بين المترجمين المتعاقدين مع الولايات المتحدة في سياقات الاستخبارات أو الاعتقال، والسبب أن هذا المجال يدخل ضمن عقود أمنية سرّية ومتعاقدين من القطاع الخاص وتصنيفات وظيفية لا تُنشر تفصيليًا في التقارير الرسمية.

لكن يمكن إعطاء صورة تقريبية مبنية على تقارير عامة عن قطاع الترجمة العسكري والاستخباراتي الأمريكي بعد 2001:

أولًا: من هم المترجمون عادةً في هذا المجال؟

بحسب تقارير عن الجيش الأمريكي ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، فإن المترجمين ينقسمون إلى 3 فئات:

1. مترجمون أمريكيون (أغلبهم مواطنون)

- غالبًا من أصول مهاجرة (عربية، فارسية، أفغانية، باكستانية، روسية...).
- يحملون الجنسية الأمريكية.
- يعملون عبر شركات تعاقد دفاعي.

هذه الفئة هي الأكبر عدديًا في العقود الرسمية داخل القواعد الأمريكية.

2. متعاقدون محليون في مناطق العمليات:

- يتم توظيفهم في العراق وأفغانستان ومناطق نزاع أخرى ويتحدثون اللغة المحلية بطلاقة.

هذه الفئة كانت واسعة جدًا خلال حرب العراق وأفغانستان بسبب الحاجة السريعة.

3. مترجمون أجانب عبر شركات وسيطة

- يتم توظيفهم عبر شركات أمنية خاصة دولية.
- يعملون في مواقع حساسة أو خارج الولايات المتحدة.

أكثر اللغات استخداما

مـن تحليـل تقـارير وزارة الـدفاع الأمريكيـة وبـرامج التعاقـد في العـراق وأفغانسـتان ودراسات عن سوق الترجمة العسكري، يمكـن القـول إن اللغـات الأكثـر طلبًـا (وبالتـالي المترجمون الأكثر توظيفًا) كانت:

- العربية (الأكثر استخدامًا بعد 2003).
- البشتو والداري (أفغانستان).
- الكردية.
- الفارسية.
- الصومالية (بشكل محدود).
- الروسية وبعض لغات آسيا الوسطى.

وبالتالي، "الأصـول" كانـت مرتبطـة أكثـر بـحاجـة اللغـة والمسـرح الجغـرافي ولـيس جنسية معينة.

لماذا لا توجد نسب دقيقة؟

لعدة أسباب، أبرزها:

- سرية عقود الاستخبارات.
- العمل عبر شركات خاصة (Booz Allen, CACI) وغيرها.
- عدم تصنيف "المترجمين" كفئة مستقلة في التقارير العامة.
- تداخل وظائفهم مع مستشارين ومحققين وأمنيين.

ملاحظة من التقارير الحقوقية:

بعض تقارير مثل الصادرة عن منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش أشارت إلـى أن بعض المترجمين واجهـوا ضـغطًا نفسـيًا كبيـرًا، وبعضـهم لـم يكـن لديـه تـدريب

حقوقي كافٍ، لكن لم تُربط هذه التقارير بـ "أصول معينة" بشكل مباشر . كما يجب أن لا ننسى التقارير التي تحدثت عن تخلي الأمريكيين عنهم بعد انتهاء صلاحيتهم.

الرواتب والامتيازات

رواتب المترجمين (حسب تقارير وزارة الدفاع ومراكز بحثية):

- **المترجم المحلي في مناطق النزاع مثل العراق أو أفغانستان**: يتراوح الراتب غالبًا بين 1000 إلى 5000 دولار شهريًا وفي بعض الحالات الخاصة (في المواقع الخطرة جدًا) قد تصل إلى 6000 إلى 8000 دولار شهريًا. لكنه يبقى "متغيرًا" حسب الشركة المتعاقدة وخطورة المنطقة والخبرة .

- **مترجمون متعاقدون عبر شركات أمريكية**: مثل المتعاقدين في القواعد أو التحقيقات، يتراوح راتبهم بين 60,000 إلى 150,000 دولار سنويًا. بعض الوظائف الحساسة قد تتجاوز ذلك.

حسب تقارير مراكز بحث مثل RAND Corporation ووزارة الدفاع، المترجمون في وظائف الاستخبارات أو التحقيق يتقاضون رواتب أعلى بكثير من الترجمة العامة.

- **مترجمون أمريكيون (جنسية أمريكية):** رواتبهم غالبًا ضمن السلم الفيدرالي أو العقود الدفاعية بين: 70,000 إلى 120,000 دولار سنويًا في المتوسط. وقد تزيد في الوظائف الأمنية الحساسة.

أما الامتيازات التي تجعل هؤلاء يحرصون على وظائف منزوعة الإنسانية، فبحسب تقارير الجيش الأمريكي ومكتب المفتش العام، تشمل:

- **الحماية الأمنية**: بـأولوية في الحماية داخل القواعد وأحيانًا توفير سكن داخل مناطق آمنـة وفي بعـض الحـالات: بـرامج إعـادة تـوطين بعـد انتهـاء الخدمـة (خصوصًا للمترجمين المحليين).
- **فرص الهجرة (لبعض الحالات):** برنامج تأشـيرة خاصـة مثـل Special Immigrant Visa (SIV) مخصص للمترجمين الذين عملـوا مـع الجـيش الأمريكـي في العـراق وأفغانستان. هـذا البرنـامج مكّـن آلاف المتـرجمين مـن الانتقـال إلـى الولايـات المتحدة.
- **بدلات المخاطر:** وتشمل:

- "Hazard Pay" أي بدل خطر.
- "Combat Zone Pay"في مناطق القتال.
- وأحيانًا مضاعفة الراتب الأساسي.

- **تدريب وخبرة مهنية:** ويشمل تدريب لغوي وأمني وخبرة تؤهل للعمـل لاحقًـا في الاستخبارات والشركات الأمنية والمنظمات الدولية.

ومع كل هذه الرواتب والامتيازات تشير التقارير الحقوقية وملفات الحرب إلى:

- تعرض بعض المترجمين المحليين لتهديدات من جماعات مسلحة.
- غياب حماية طويلة الأمد بعد انتهاء العقود.
- اعتمادهم على شركات وسيطة تقلل من الضمانات القانونية.
- عدم استقرار وظيفي.

تقرير Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction (SIGAR) أشار إلى: أن برامج حماية المترجمين كانت غير كافية في بعض الفترات.

التحيّز البنيوي ضد المسلمين في منظومة الاحتجاز والتحقيق

يمكن تلخيص أبرز ما ورد في هذا الشأن كالتالي:

أولاً: ما تقوله التقارير الحقوقية

عدة مؤسسات كبرى مثل هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية ومشروع كلفة الحرب في جامعة براون تشير إلى أن:

- الغالبية الساحقة من معتقلي "الحرب على الإرهاب" كانوا من الرجال المسلمين الأجانب.
- برامج الاحتجاز السري شملت ما لا يقل عن 119 معتقلاً في مواقع سوداء، جميعهم تقريباً من خلفيات مسلمة.
- آلاف آخرين احتُجزوا في العراق وأفغانستان وغوانتانامو ضمن نفس الإطار .

هذه التقارير لا تقول صراحة أنه "استهداف ديني"، لكنها تبرز أن التطبيق العملي للسياسات كان موجهاً بشكل شبه حصري نحو المسلمين.

ثانياً: ما كشفه تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي (2014)

تقرير التعذيب الشهير (CIA Torture Report) أظهر أن:

- عمليات الاحتجاز السرية كانت جزءاً من برنامج واسع بعد 11 سبتمبر.
- عدد كبير من المعتقلين احتُجزوا بناءً على معلومات ضعيفة أو خاطئة.
- لم يكن هناك تدقيق كافٍ قبل الاعتقال، مما أدى إلى احتجاز "أشخاص غير ذوي صلة" ضمن سياق الحرب.

لكن التقرير لم يصف البرنامج بأنه قائم على استهداف ديني مباشر، بل على:

"تصنيف أمني واسع مرتبط بالإرهاب بعد 11 سبتمبر".

ثالثاً: دراسات تحليلية حول "التحيز البنيوي"

بعض الدراسات الأكاديمية (خصوصاً في علم السياسة وحقوق الإنسان) مثل:

- Brown University – Costs of War Project
- دراسات في Georgetown & Yale

تشير إلى أن:

- تعريف "الإرهاب" بعد 2001 ارتبط عملياً بـالجغرافيا والهوية الدينية (المسلم/الشرق الأوسط).
- سياسات الاشتباه، والاعتقال الوقائي، والتسليم القسري (Rendition) كانت مُفرطة في استهداف مجتمعات مسلمة.
- الاستجواب كان يرتكز على التأكد من درجة الالتزام بالإسلام وكذلك التعذيب كان يركز على إهانة المسلم بما يوجعه في دينه.
- هذا يُظهر تحيزاً هيكلياً في التطبيق والنتائج.

ما يظهر من مجمل التقارير هو أن:

- الحـرب على الإرهـاب تحولـت عمليـاً إلـى نظـام احتجـاز عـالمي مركـزه العـالم الإسلامي،
- وهذا صنع انطباعاً واسعاً – ومدعوماً بالأرقـام – بـأن هنـاك خلـلاً بنيويـاً جعـل المسلم هو "الهدف الافتراضـي" للاشـتباه. وبتعبيـر آخـر تحولـت الحـرب على الإرهاب إلى حرب على الإسلام.

تمردات على الظلم رغم الضعف

وُثِّقت حالات اعتراض وتمرد ومحاولات مقاومة داخل بعض السجون الأمريكية (خصوصًا غوانتانامو وباغرام وأبو غريب)، لكن طبيعتها كانت ضعيفة، واتخذت أشكالًا محدودة أو فردية بسبب شدة القيود الأمنية.

يمكن تلخيص الصورة كالتالي:

أولًا: غوانتانامو

أشهر نموذج في هذا السياق من أشكال الاعتراض:

- إضرابات جماعية عن الطعام (وهو أكبر شكل من المقاومة) شارك فيها عشرات إلى مئات المعتقلين في فترات مختلفة. بعض الإضرابات استمرت لأسابيع أو أشهر .
- محاولات إيذاء النفس: وُصفت في تقارير رسمية بأنها "وسيلة احتجاج رئيسية".
- رفض التعاون أو الصمت الكامل أثناء التحقيق.

أقرت تقارير وزارة الدفاع الأمريكية بأن الإضرابات كانت الشكل الأكثر شيوعًا للاحتجاج داخل غوانتانامو.

ثانيًا: سجن باغرام (أفغانستان)

- وُثقت اضطرابات جماعية محدودة .
- احتجاجات على ظروف الاحتجاز (البرد، العزل، المعاملة).
- بعض الحوادث شملت اشتباكات محدودة مع الحراس.

ثالثًا: أبو غريب (العراق)

بعد فضيحة 2004، كان الوضع متوترًا ووُثقت محاولات شغب محدودة ومقاومة فردية أثناء النقل أو الاستجواب. لكن السيطرة الأمنية كانت قوية جدًا.

رابعًا: المواقع السوداء السرية

لا توجد أدلة على "تمردات" بالمعنى التقليدي والسبب يرجع إلى حالة العزل الكامل في ظروف احتجاز شديدة السرية والانقطاع التام.

ومما يجدر التنبيه إليه أنه رغم حصانة هذه السجون وما يحيط بها من التشديدات الأمنية والحراسة، إلا أنها شهدت محاولات لتحرير الأسرى من قبل جماعات جهادية في عدة محاولات في العراق وأفغانستان واليمن والصومال ومناطق أخرى، تمكنت بعضها من تحقيق نجاحات وتحرير أسرى بالفعل. ولا تزال هذه السجون ومنظومة الاضطهاد الأمريكية أحد أبرز الأسباب التي تغذي عزم الجماعات المسلحة على مواصلة "الإرهاب".

خاتمة

تمثل شبكة السجون السرية الأمريكية أحد أكثر الملفات حساسية وإثارة للجدل في التاريخ المعاصر، إذ تكشف عن فجوة عميقة بين الخطاب الرسمي الذي يرفع شعارات حقوق الإنسان وسيادة القانون، وبين الممارسات الفعلية التي رافقت ما عُرف بـ"الحرب على الإرهاب". وقد أظهرت هذه المنظومة، بما تضمنته من اعتقال خارج الإطار القضائي وإخفاء قسري وتجاوزات موثقة، حجم التعقيد الذي حكم المرحلة وتداخل الاعتبارات الأمنية مع الحدود القانونية والأخلاقية. بل كشفت عن حقيقة عصابات إجرامية متوحشة، تقود العالم بصفة "دول كبرى" و"حكومات" و "مؤسسات دولية".

ورغم الإعلان عن إغلاق معظم تلك المواقع السرية منذ عام 2009، فإن آثارها لم تُطوَ بعد، سواء على مستوى النقاشات القانونية الدولية، أو على صعيد مساءلات حقوق الإنسان، أو في الجدل المستمر حول شرعية الوسائل المستخدمة باسم الأمن. ولا تزال الأسئلة الكبرى مطروحة حول عدد السجون السرية التي لا تزال تعمل تحت الأرض وخلف الأضواء، والتي تُزهق فيها أرواح مسلمة وتعذّب فيها نفوس وأجساد اختطفت قسرا، دون أدنى اعتبار لحقها في الظهور. وإن كانت بعض أسماء الضحايا قد ظهرت في التقارير الحقوقية اليوم، فكم من الأسماء لم تُظهرها التقارير، وكم من المعذبين لا يسمع أنينهم أحد! وإلى متى تُهمّش هذه القضايا المصيرية في العالم الإسلامي، ويُصمت عن كل من تواطأ في إمعان الطغيان الأمريكي ضد المسلمين.

والكارثة أن هذه دول وحكومات وأنظمة تزعم امتلاكها سيادة وقوانين ومنظومات محاكمة إلا أنها فشلت فشلا ذريعا على المستوى الأخلاقي قبل كل شيء، في إظهار استحقاقيتها لمرتبة دولة وحكومة ونظام من خلال احترامها - على الأقل - لقوانينها التي تتشدق بها.

وحين تُخاض الحروب تحت شعاراتٍ كبرى مثل "تحرير الإنسان" و"نشر الحرية"، قد يُفترض أن تكون الكرامة الإنسانية في قلب الهدف وميزان الفعل، غير أن الواقع في كثير من التجارب الحديثة يكشف مفارقة مؤلمة: إذ تتسع الفجوة بين الشعار والممارسة، وتضيع في زوايا العمليات العسكرية أصواتُ الضحايا الذين لا يجدون من

ينصفهم أو يسمع شهاداتهم، سواء في السجون السرية أو في القصوفات بالمسيرات المهمّشة، أو كل الممارسات الإجرامية للقوات الغربية وعملائها، وفي مثل هذه السياقات، تتحول كرامة الإنسان إلى أول ما يُهمَّش، وتُرتكب المظالم في الظل، بينما تتأخر المساءلة أو تغيب تمامًا، فيتراكم الإحساس بالظلم دون جبرٍ أو عدالة.

إن خطورة هذا النمط لا تكمن فقط في الانتهاك ذاته، بل في تداعياته الممتدة؛ فالإفلات من المحاسبة يصنع بيئة يُعاد فيها إنتاج الثأر بأشكال أشد قسوة، ويغذي دوائر الانتقام، ويحوّل الصراع من مواجهة محدودة إلى حالة مستمرة من التوحش المتبادل. ومع مرور الوقت، فقد الخطاب الأخلاقي الذي يبرر الحرب مصداقيته، وتحول إلى غطاء هش أمام واقع أكثر قسوة، وهذا من أبرز ما كسر ثقة الشعوب بالقانون الدولي ومؤسساته ودفع إلى ضرورة البحث عن الهوية والعدالة الإلهية والتي لا تُنال إلا بالعودة لشريعة الله تعالى. وهذا يعني التحرر من جميع أشكال الاحتلال والهيمنة الخارجية وجميع أدواتها.

إن التمادي في تجاهل الانتهاكات أو التهوين منها لا يؤدي إلى الاستقرار، بل يرسّخ جذور الصراع ويمنحه قدرة على التمدد والتجدد، لأن الظلم غير المجبور لا يزول بالتقادم، بل يتحول إلى ذاكرة جماعية حية تُغذي التوتر وتعيد إنتاجه. ومن هنا تتجلى أهمية العدالة كشرطٍ أساسي لأي سلام حقيقي، وليست خيارا ثانويا يمكن تأجيله.

وفي مقابل كل ذلك، أثبتت هذه الحقبة المظلمة من تاريخ وحاضر العالم، أن العدالة لا يحملها إلا الإسلام .. وأن جميع النظم الغربية والشرقية الكافرة، قد فشلت في تحقيق العدالة أو إنصاف الضحايا أو تعويضهم، ولذلك ستستمر فصول هذا الصراع، بين الإسلام وأعدائه، إلى أن يحكم الله تعالى في مظالم العباد، وينال كل طاغية نصيبه الأوفى من العذاب، جزاء وفاقًا.

هذه الشبكة الوحشية العملاقة المترامية الأطراف بتآلب وتكالب على الأسرى في العالم .. نُشرت بتعاون النصارى واليهود وعملائهم المحاربين، خصيصًا لرصد مسلمين أبرياء، وتعذيبهم والإمعان في إذلالهم بمساومتهم على أعز ما يحملون، دينهم وكتاب ربهم، وخلقهم وفطرتهم، لذلك هي أبرز وصف لحقيقة الصراع العقدي

والأخلاقي الذي يلخص الواقع والمرحلة. ويكشف أكبر هزيمة وُثِّقَت في صفحات ما يُسمى الحضارة الأمريكية والغربية. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

كان هذا الجهد - المختصر جدًا - محاولة لكشف الستار عن واقع مُفجع لا يزال ينزف، ويُهمل ويُهمّش، للوفاء لتلك الأرواح المسلمة المعذّبة خلف قضبان الإجرام الأمريكي وعمالته، وكل إجرام مدعوم من الأمريكيين وحلفائهم، أو لتلك الأرواح التي قضت نحبها ولم يسمع عنها أحد، وهي تشكو لله ضعف المسلمين وهول طغيان الكافرين، لعل وعسى تتحرك ضمائر لنصرتهم وتسجل شهادة على عصر، شهد أقبح الممارسات والحروب ضد المسلمين، وتكررت فيه فصول محاكم التفتيش ومجازر أعداء الدين من كل ملة، على امتداد محور زمن واحد وقضية واحدة، لا يزال تشخيصها واحد وعلاجها كذلك واحد، في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

هذا التقرير مجرد مدخل، أو تذكرة لقضية كبرى يجب أن تبقى حاضرة في ضمير وذاكرة المسلمين ومشاريعهم .. وما خفي لا يزال أعظم .. ولا يزال هذا الملف بحاجة لعناية وتفكيك ومتابعة .. بتسليط العدسات والأنوار على كل مكان يُظلم فيه المسلمون ويعذّبون وتُسلب فيه حقوقهم وتُهان فيه أنفسهم لأجل دينهم وحريتهم، لعلنا نكسر الصمت المحيط به، ونكشف الوجه الكالح والبشع لأمساخ ببدلات وربطات عنق، يحاضرون في الحريات والحقوق والسلام، وأيديهم ملطخة بالدماء وآثار البطش بالمستضعفين! ولنصنع الوعي اللائق بحقيقة الصراع وتفاصيله ومسؤوليات المسلمين فيه.

ولله الأمر سبحانه، يمتحن القلوب ويُمضي سننه في الأرض، ليركم الخبيث بعضه على بعض ويقيم حجته، ويتم نوره ولو كره الكافرون، فاللهم ارفع الكرب عن أمة الإسلام وأعزها بدينك. وصلّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

مركز وصل للبحوث والدراسات